وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت–
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

بعنـــوان:

العولمة الاقتصادية وتأثيرها على النظام المصرفي في الجزائر

إعداد الطالبين:
– بوفروج عابد
– دوبة عبد القادر

إشراف الأستاذ:
– بوجحيش خالدية

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
معسكري سمرة	أستاذة محاضرة أ	رئيسا
بوجحيش خالدية	أستاذة محاضرة ب	مشرفة
بوجلة إيمان	أستاذ ةمحاضرة ب	مناقشا أول
نجاح عائشة	أستاذة محاضرة أ	مناقشا ثاني

السنة الجامعية: 2021–2022م

شكر وامتنان

أشكر الرحمان الذي أفرغ عليّ صبرا وثبت قدماي حتى أسهم في
إنجاز هذا العمل.
كما أشكر كل من حمل نفسه عناء مشاركتي قلقي المعرفي سواء من قريب أو من
بعيد.

إلى أولئك تحية شكر وعرفان وتقدير
وأخص بالذكر والدي اللذان وفرا لي الظروف الطيبة للعمل.
أستاذتي المشرفة **بوجحيش خالدية** التي قبلت الإشراف على هذا العمل فكانت لي
خير مرشد إلى مكامن الصواب وتدارك الأخطاء.
وأخيرا أشكر كل عمال كلية العلوم الاقتصادية

إهـــــداء

ليواصل الإنسان مسيرته في الحياة لا بد من وجود الأمل الذي يزرع في النفس القوة والعزم
إذ لا يأس ما دام منبع الأمل غزيرا.

لهذا أهدي هذا العمل إلى التي رسمت أول حرف من الحروف الحب على لوحة قلبي بيدي جمالها وطهارة
قلبها ورحمها التي علمتني الحياة وبهجة الوجود وفتحت عيوني نحو الآفاق

أمـي الحبيبـة

إلى الذي كان حبه وتربيته آمالا هرعت نفسي إليها ودفعني إلى السير في الطريق... طريق مملوء
بالأشواق، أبي الغالي.

إلى الذين عانقت روحي روحهم فكانت روحا واحدة أخواتي

وإلى كل أفراد العائلة و أصدقائي

من شاركني مقاعد الدراسة.

إهـــــــداء

إلى من بلّغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبيا لرحمة

ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من أحمل اسمه بكلّ افتخار، إلى والدي

حفظه الله و رعاه.

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، إلى معنى الحب والحنان

والتفاني، إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها.وأبي

إلى رفيقة دربي زوجتي في هذه الحياة، إلى إخوتي وأخواتي.

إلى أبنائي الأعزاء وأصدقائي، إلى كلّ من يعرفني.....

أهدي إليكم ثمرة جهدي

فهـــرس

الموضـوعات

شكر و عرفان

إهداء

الفهرس

مقدمة ..... أ

الفصـــل الأول : العولـــمـة الاقتصـــادية

المبحث الأول : ماهية العولمة..... 9

المطلب الأول : مفهوم العولمة وأنواعها 9

المطلب الثاني : أسباب العولمة..... 12

المطلب الثالث : مظاهر العولمة. 13

المبحث الثاني : مفهوم العولمة الاقتصادية 15

المطلب الأول : تعريف العولمة الاقتصادية وخصائصها 15

المطلب الثاني : أنواع العولمة الاقتصادية والعوامل المساعدة على تطويرها 19

المطلب الثالث : مخاطر العولمة الاقتصادية 21

المبحث الثالث : المنظمات الاقتصادية للعولمة 23

المطلب الأول : صندوق النقد الدولي 23

المطلب الثاني : البنك الدولي..... 26

المطلب الثالث : المنظمة العالمية للتجارة 29

الفصل الثاني : النظام المصرفي الجـزائري

المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للنظام المصرفي 35

المطلب الأول : تعريف النظام المصرفي 35

المطلب الثاني : خصائص النظام المصرفي 36

المطلب الثالث : وظائف الجهاز المصرفي. 39

المبحث الثاني : النظام المصرفي الجزائري وأهم الإصلاحات 42

المطلب الأول : أهم مراحل الإصلاح المصرفي في الجزائر 42

المطلب الثاني : القطاع المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض (90-10) 45

المطلب الثالث : هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض 48

المبحث الثالث : التطورات المصرفية في الجزائر بعد الإصلاحات 51

المطلب الأول : تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري 51

المطلب الثاني : مواكبة القطاع المصرفي الجزائري للمعايير الدولية 53

المطلب الثالث : التطورات المالية والنقدية بعد 2017 56

الفصل الثالث: واقع القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة

المبحث الأول : الاستراتيجيات المعتمدة لمواجهة تحديات العولمة. 61

المطلب الأول : التوجه نحو البنوك الشاملة والاندماج المصرفي 61

المطلب الثاني : النظام المصرفي الجزائري وقواعد الحكومة المالية 68

المطلب الثالث : إستراتجية حوكمة البنوك 72

المبحث الثاني : إصلاح الجهاز المصرفي في الجزائر في ظل العولمة 72

المطلب الأول : متطلبات النظام المصرفي في الجزائر 73

المطلب الثاني : اتجاه الجهاز المصرفي الجزائري نحو العولمة 76

المطلب الثالث : آليات تكييف الجهاز المصرفي في الجزائر مع متطلبات العولمة 79

المبحث الثالث : انعكاسات العولمة على النظام المصرفي 82

المطلب الأول : الآثار الايجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية على الجهاز المصرفي 82

المطلب الثاني : الآثار المتوقعة من تحرير الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري 85

المطلب الثالث : متطلبات إستراتيجية المصارف في الجزائر في ظل العولمة 87

خاتمة 93

قائمة المصادر و المراجع 98

مقـــدمـــــة

شهدت الأسواق المالية والصناعة المصرفية العديد من التطورات خلال الربع الأخير من القرن الماضي وذلك في إطار العولمة والتحرير المالي الذي انتهجته العديد من الدول، وتعتبر العولمة الاقتصادية موجة لتحرير التجارة العالمية بكل جوانبها واندماج النشاط المالي في العديد من الدول بالاقتصاد العالمي،فقد أصبحت الأسواق المالية في معظم هذه البلدان و المؤسسات المالية والبنوك العامة فيها تتمتع بقدر كبير من الحرية .

ومن ابرز هذه التحولات الاقتصادية المعاصرة نمو وتوسع التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية ، وتنامي مفهوم الثورة العلمية والتكنولوجية التي أحدثتها الرأسمالية المعاصرة، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته العولمة الاقتصادية والمالية في زيادة ترابط واندماج الاقتصاديات العالمية مع المزيد من الانفتاح والتحرر والمنافسة .

ويعد القطاع المالي والمصرفي من أكثر الأنشطة استجابة وتأثرا بهذه المتغيرات العالمية وبخاصة العولمة المالية و تداعياتها، والتي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود وإزالة المعوقات التنظيمية و التشريعية التي كانت تحول دون توسع الأنشطة المصرفية والمالية وتعدد مجالاتها .

ولقد شكلت هذه تطورات التي شهدتها الساحة المصرفية العالمية على معظم الأنظمة المصرفية مجموعة من التحديات تمحورت حول ما جاءت به مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وكفاية رأس المال و الدور البارز الذي لعبته على المستوى العالمي في توحيد معايير ملاءة المصرفية وإدارة المخاطر، خاصة في ظل موجة التحرير المالي والمصرفي إبرام اتفاقية تحرير التجارة الخدماتGATS بما فيها الخدمات المالية والمصرفية تحت المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة الى تغير بيئة العمل المصرفي على المستوى الدولي.

ومن الضرورة أصبحت مهمة القائمين على الأنظمة المصرفية إيجاد الآليات والسبل التي تمكن من تعظيم الاستفادة من مكاسب التحرير المصرفي والعولمة والتقليل الآثار و الانعكاسات السلبية التي يمكن أن تصيب الأنظمة المصرفية في ظل الانفتاح والتحرر المصرفي .

ومن بين أهم الاتجاهات العالمية الحديثة في المجال المصرفي تنامي ظاهرة الاندماجات المصرفية، وكذلك دخول البنوك والمؤسسات المالية في أنشطة مستحدثة لم يكن مسموحا بها في الماضي، وشكل تبني البنوك لفلسفة البنوك الشاملة أهم هذه الأنشطة المستحدثة، إضافة إلى ذلك كان للثورة التكنولوجية وتطور تقنيات الاتصال وتوظيفها في مجال الصناعة المصرفية الأثر البارز على النشاط المصرفي، ما نتج عنه تحول البنوك لممارسة العمل المصرفي الالكتروني .

وانطلاقا من هذه التحديات التي حملتها تغيرات البيئة المصرفية الدولية،أصبحت معظم الدول تتبني جملة من الإصلاحات لتسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي وبخاصة تلك الدول التي عرفت بالاقتصاديات الانتقالية من الاقتصاد الموجه إلى تبني آليات اقتصاد السوق ، وضمن هذا السياق شرعت الجزائر في تبني مجموعة من الإصلاحات مع بداية التسعينات، لمسايرة موجة التحرر الاقتصادي التي عرفتها الاقتصاديات الاشتراكية، وقد شملت هذه الإصلاحات عدة قطاعات ومن بينها القطاع المالي والمصرفي، وكان لصدور القانون **90-10** المتعلق بالنقد والقرض الرغبة الواضحة من طرف السلطات المالية الجزائرية في تحرير القطاع المصرفي وفتحه أمام المنافسة ، وعلى اثر ذلك نص القانون على السماح بإنشاء البنوك الخاصة الوطنية والبنوك المختلطة، ورخص بفتح فروع البنوك الأجنبية في الجزائر .

أولا: إشكالية الدراسة .

إن تحليل و مناقشة هذه المعطيات يشكل محور بحثنا من خلال هذه الدراسة وجب علينا طرح الإشكالية التالية :

إن الموجة التي اجتاحت العالم بمفاهيم العولمة الجديدة ضمنت بروزها وانتشار فكرها الرأسمالي وصار الاهتمام كبيرا بالعولمة، ففي سياق هذه التغيرات الاقتصادية أصبح من الضروري على الجزائر إيجاد آلية للاندماج في الاقتصاد العالمي مع متطلبات اقتصاد السوق . **ما مدى تأثير آليات العولمة الاقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري ؟**

ويندرج ضمن هذا التساؤل المحوري التساؤلات الفرعية التالية :

- فيما تتجلى ظاهرة العولمة ؟ وما هي المرجعية التاريخية للعولمة الاقتصادية ؟
- ما هي الآليات التي ساهمت في بروز العولمة الاقتصادية ؟
- وكيف أثرت على النظام المصرفي الجزائري ؟
- ما هو مضمون الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر خلال فترة اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية في ظل نظام العولمة؟

ثانيا:فرضيات البحث

للإجابة على مختلف التساؤلات وبغية توضيحها يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات من بينها:

1- لم تسمح الإصلاحات المصرفية في الجزائر في جانبها التشريعي والتنظيمي من تحسين أداء وتنافسية البنوك العمومية الجزائرية .

2- البنوك العمومية الجزائرية تتميز بتقديم خدمات محدودة وتقليدية، ولا تملك مقومات مواكبة تطور الصناعة المصرفية على المستوى العالمي وتتميز بضعف تنافسيتها.

3- سمح انفتاح وتحرير السوق المصرفي الجزائري مع ظهور بوادر المنافسة وحفز البنوك على إدخال تكنولوجيا الصناعة المصرفية والاهتمام بتطوير جوده الخدمات المصرفية .

ثالثا: أهمية الدراسة .

تتبع أهمية الدراسة من كون ظاهرة العولمة لها أهمية بالغة على الساحة الدولية، وتشمل عدة أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، وجب البحث فيها، كما أن استناد هذه الظاهرة على هيئات مالية واقتصادية دولية للهيمنة على اقتصاد الدولي جعل منها بالغة الأهمية ،حيث ساهمت هذه الظاهرة الهيئات من خلال آلياتها في توسيع ظاهرة العولمة الاقتصادية بكل جوانبها .

رابعا: أسباب ودوافع اختيار الموضوع

يرجع سبب اختيارنا للموضوع إلى عدة عوامل ذاتية وموضوعية يمكن توضيحها في ما يلي :

أما الأسباب الشخصية تتمثل في :

- الرغبة في زيادة التحصيل العلمي ومواصلة مشوارنا الدراسي من خلال إضافة دراسة أخرى الى دراستنا السابقة فيما يخص نيل شهادة لسانس .
- الرغبة الشخصية في التوسع والتعمق في المواضيع المتعلقة بعولمة النظام المصرفي .

في حين أن الأسباب الموضوعية تتمثل في :

- بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية بشكل بارز على الساحة الاقتصادية العالمية .
- اندراج هذا الموضوع ضمن موضوعات البحث الجديدة الذي أصبحت تدور حولها الدراسات والمتلقيات .

خامسا:أهداف الدراسة

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو محاولة فهم طبيعة الآليات المساهمة في توسيع العولمة الاقتصادية،باعتبارها ظاهرة غامضة ومعقدة في نفس الوقت ، وكذا التعرف عن مدى تأثير هذه الآليات على تنافسية النظام المصرفي الجزائري .

وذلك مـــن خـلال :

- متابعة تطور العولمة باعتبارها مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية ، ومعرفة الجذور التاريخية لها.
- رصد أهم الهيئات الدولية التي كرست لظهور العولمة اقتصادية بالشكل التي هي عليه الآن.
- محاولة معرفة طبيعة الآليات والتطورات المصرفية في الجزائر بعد الإصلاحات
- محاولة معرفة طبيعة إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة .
- تتبع انعكاسات العولمة على النظام المصرفي الجزائري .

سادسا:منهج الدراسة .

اقتضت طبيعة الدراسة الى انتهاج المنهج الوصفي التحليلي وذلك عند التعرض للإطار النظري للعولمة الاقتصادية،وعرض أهم الهيئات المالية والاقتصادية الدولية التي ترتكز عليها العولمة الاقتصادية، وكذا تحليل المفاهيم المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية والتنافسية، عرض أهم مراحل الإصلاحات المصرفية والبرامج التي مر بها النظام المصرفي الجزائري ، بالإضافة إلى تحليل التطورات المصرفية بعد الإصلاحات.

سابعا: الدراسات السابقة .

أهتم العديد من المفكرين والمنظرين بظاهرة العولمة، وقد تناولت العديد من الكتب والمقالات لا حصر لها هذا الموضوع بالبحث والتدقيق وظهر مفكرون مع أو ضد، كل يحاول إثبات صحة القول.في إطار إعداد هذا البحث تمكنا من الاطلاع على عدد من الكتب وأطروحات الدكتوراه ورسالة الماجستير التي تناولت مواضيع لحاصلة بموضوعنا ونذكر في هذا السياق بعض الدراسات السابقة التي نعتبرها قريبة من بحثنا:

- **دراسة بريش عبد القادر**: التحرير المصرفي ومتطلبات ،تقديم الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية دراسة قام بها الباحث أطروحة لنيل شهادة دكتورة سنة (2006) : حيث استهدف الباحث أبرز اينعكاسات سياسة التحرير المصرفي على النشاط المصرفي بشكل عام وعلى البنوك العمومية على وجه التحديد.
- **دراسة دريس رشيد**، إستراتيجية تكثيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق أطروحة لنيل شهادة دكتورا سنة (2007) واستهدف الباحث من خلال دراسته، ما يلي :
- إبراز الأساليب المتنوعة للإصلاح المصرفي وعرض النتائج المترتبة على إتباع سياسة التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي الجزائري .
- **دراسة على بطاهر**: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل للتنمية ، أطروحة لنيل شهادة دكتورة سنة (2006)حيث استهدف الباحث بيان أثر الإصلاحات على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ولقد توصل الباحث إلى أن الإصلاح المالي خطوة رئيسية في الإصلاح الاقتصادي وهذا من أجل مواكبة ظاهرة العولمة الاقتصادية .

ثامنا: صعوبات الدراسة

من خلال هذه الدراسة واجهتنا صعوبات وعراقيل تتمثل في:

- طبيعة موضوع العولمة في حد ذاته،حيث يتسم بتشعبه وتداخل مفاهيمه المختلفة.
- قلة المراجعة المتخصصة بالنسبة لموضوع الدراسة،لذا يصعب علينا دراسة الموضوع بشكل مدقق.

تاسعا: تقسيمات الدراسة .

من منطلق المنهج السابق قمنا بدراسة الموضوع وتقسيمه إلى ثلاثة فصول حيث تطرقنا في الفصل الأول: إلى العوامل الاقتصادية من خلال معرفة ما هية العولمة .العولمة الاقتصادية وكذا المنظمات الاقتصادية للعولمة،كما تطرقنا في الفصل الثاني إلى النظام المصرفي الجزائري. من خلال دراسة المفاهيم الأساسية في النظام المصرفي الجزائري واهم الإصلاحات وكذا التطورات المصرفية في الجزائر بعد الإصلاحات .

وبعدها سلطنا الضوء على واقع القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة في الفصل الثالث من خلال معرفة الاستراتيجيات المعتمدة لمواجهة تحديات العولمة، إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة على النظام المصرفي الجزائري .

الفصـــــل الأول:

العولـمة الاقتصادية

تمهيـد :

يشهد العالم منذ انهيار القطبية الثنائية تغيرات مختلفة في مختلف المجالات ولقد تضاعف هذا التغير بصورة كبيرة بعد قيام نظام عالمي جديد، وذلك بعد الصعود القوي للولايات المتحدة الأمريكية .فحول هذا النطاق العالم الى قرية صغيرة بجعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وامتلاك رؤوس الأموال والمراقبة الأسواق والتحكم فيها ، ومن هذه التغيرات نتج مفهوم جديد ألا وهو مفهوم العولمة والذي يتميز بشدة المنافسة بين الدول الكبرى المتقدمة عالميا، و الشيء الذي يبدو أكثر وضوحا هو أن معظم التحولات الاقتصادية السياسية والاجتماعية والعلمية والتنافسية المتسارعة التي يشهدها العالم حاليا ،تعتبر كنتيجة من النتائج المترتبة ان هذه الظاهرة تعبر في مجملها وبمختلف مظاهرها عن الحداثة و العصرنة .

وتتناول العولمة ثلاث أبعاد تتمثل في العولمة الاقتصادية السياسية والاجتماعية وفي هذا الفصل سنحاول أن نتناول الجانب الاقتصادي وذلك بالتعرف على مدلول العولمة ومرحلة ظهورها ومظاهرها إلى جانب الإحاطة بالعولمة الاقتصادية ومختلف تجلياتها .

المبحث الأول : ماهية العولمة

تعد العولمة من أكثر الظواهر الاقتصادية إنارة للجدل ورغم أنها كواقع مضي عليه بعض الوقت إلا أنها ظلت تتسم بقدر كبير من الغموض والتعقيد سواء في تجلياتها أو في مضمونها النظري.

المطلب الأول : تعريف العولمة وأنواعها

سنحاول أن نتطرق في هذا المطلب الى العولمة ومختلف أنواعها

أولا:مفهوم العولمة

تتفاوت وجهات النظر بشأن تحديد العولمة ويمضي **أوسع الإطار المفاهمي للعولمة يتوقف** هذا الأخير على نوع المدخل المنهجي الذي يتبناه على **باحث في هذه الدراسة تعتمد مدخلا** يوصف بالمدخل ذو المستويين حيث يكون للظاهرة الاجتماعية والاقتصادية كانت أو أساسية مستوين مترابطين متفاعلين يكون كل منهما معا. المفهوم المركب compound لهذه الظاهرة وهي تتفاعل بما يسمي المفهوم المعقد للظاهرة complexes و أما داخل كل مستوي فهناك مجموعة متنوعة متفاوته العدد من الثوابت والمتغيرات علي كينونة الظاهرة و سيرورتها [1]

وبالعودة إلى المستويين فإنهما معا يمثلان تركيب أو بناء قائم علي الترابط الداخلي من جهة والتغير المستمر عبر الزمن من جهة أخرى ، أي قائم علي التكاملية وعلي الحركية في نفس الوقت.

العولمة كلفظة مشتقة من(عالم) وهي ترجمة لكلمة (globalization) الانجليزية المشتقة من كلمة(globe) بمعني الكرة ويقصد بها الكرة الأرضية ويشتق من فعل كوكب الذي يعني جمع أحجار ووضع بعضها علي البعض الأخر في شكل محدود وبذلك ووفقا لهذا الرأي يصبح الاصطلاح الأكثر قبولا في وصف الظاهرة هو الكوكبة [2]

[1] – سمير أمير، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مكتبة ما يولي ،مصر، سنة 2004ص287

[2] – إسماعيل صبري عبد الله "الكوكب" الرأسمالية العالمية، مرحلة ما بعد الامبريالية مجلة المستقبل العربي، العدد 222، 1997ص 5.

يقول (رونالدر بي ستون) بأن العولمة لا تعني مجرد الانكماش الذي حدث علي الصعيد الزماني والمكاني، فهي وعي العالم لهذا الانكماش [1] ويقصد رونالد بهذا التقارب في المسافات والثقافات بين الدول العالم ووعي السكان المعمورة بأن العالم اليوم يتقلص وينكمش ويقترب من بعضه البعض .

ثانيا: أنواعـــها : هناك عدة أنواع للعولمة أهمها :

1-العولمة الاقتصادية : هي تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي ،في أيدي مجموعات محدودة وتهمش الآخرين أو إقصائهم ،وإحداث التفاوت بين الدول وحتى داخل الدولة الواحدة وبالتالي تعميم الفقر كنتيجة حتمية للتفاوت من خلال استعمال السوق العالمية كأداة لزيادة الفقراء فقرا، الأغنياء غني ومن أهم الوسائل التي تستخدمها العولمة الاقتصادية إلى أهدافها هي :

امتلاك إمبراطورية إعلانية وإعلامية واعتماد تجارة السوق والمنافسة في سياق البقاء للأقوى ومما زاد العولمة الاقتصادية وساعد أطرافا دولية في السيطرة على أطراف أخرى بروز ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات وتحرير رأسمال والتجارة الدولية و إزالة الحواجز والقيود سواء كانت قيودا مادية كالحدود أو معنوية من خلال صياغة قوانين تسهل عملية تبادل سلع و البضائع وتسمح بمرورها وانسيابها بسهولة يضاف إلى ذلك إنشاء مؤسسات مالية تعنى بالأوضاع الاقتصادية العالمية وهي تتدخل في اقتصاديات الدول وتحاول أن توجهها وتوظفها بما يخدم مصالحها ومن أمثلة هذه ، المؤسسات الكبرى صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية ، يضاف إلى ذلك بروز التكتلات الاقتصادية الدولية الإقليمية كل ذلك وغيره هو عولمة اقتصادية هدفها تحويل العالم إلى سوق اقتصادية يهيمن فيها القوي ويذوب فيها الضعيف [2]

2- العولمة الثقافية : وهي محاولة دولة ما تصميم نموذجها الثقافي على الدولة والمجتمعات الأخرى من خلال التأثير في المفاهيم الحضارية والقيم الثقافية والأنماط السلوكية لأفراد هذه

[1] – عبد الخالق عبد الله "العولمة بدورها، فروعها وكيفية التعامل معها" مجلة عالم الفكر المجلد 28 العدد 01،1998 ص 52.

[2] – حسن لطيف كاظم الزبيري، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث الإمارات العربية المتحدة : دار الكتاب الجامعي الطبعة 1 2000ص 130

المجتمعات بوسائل سياسة واقتصادية وثقافية وتقنية متعددة وذلك من خلال الاحتراف الثقافي واستعمار لعقول واحتواء الخيرات وربط المثقفين بدائرة محدودة تدور في تلك الدولة إلى تصميم ثقافيا [1]

3- **العولمة القيمية** : وهي أحد الجوانب المهمة للعولمة لأنها أساس الحضارة وقاعدتها المثبة ، لذلك نبدأ العرف القوي يحاول نشر مفاهيمه القيمة الخاصة وفرضها على العرف الضعيف غير ابه بخصوصية الآخر بل يحاول إخضاع أفكاره عبر الأجيال الناشئة إلى ما يريده ،ويحاول التسلل إلى العقول والمناهج والقناعة التي يؤمن بها وتغيرها والتدخل في مسارها لأن ثقافة الأمم وأفكار شعوبها وقناعات أبنائها هي البنية الأساسية في صنع حضارتها.

4- العولمة التقنية : ظهرت هذه العولمة نتيجة الانفجار المعرفي وثورة المعلومات التي أحدثتها المكتشفات العلمية الأخيرة يوصفها ناتجا معرفيا المجموعة متكاملة من الجهود الفكرية والإمكانيات المادية والخبرية في ميادين البحث العلمي والتقني خاصة وبدأت ملامح هذه العولمة تظهر بشكل واضح منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية وازدهرت بعد الحرب الباردة فقد كان من نتائج الحرب العالمية الثانية المدمرة وما صدر بعدها من قرارات دولية داعية للحد ما أمكن من تكرار مآسي مثل هذه الحرب إن استطاعت وفق الصراع الدولي المعلن مدة محددة من الزمن ،ولتفسح المجال لنشوء قطبي الصراع الدولي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في حرب مغلقة بالبنيات الطبية باسم الحرب الباردة وسلاحها الأساسي هو التطور التقني والسلعي و ألمعلوماتي ومحاولة كل طرف عولمة أكبر عدد ممكن من الدول والشعوب بتقنية .

وهي العولمة التقنية الملحوظة والمسارعة في عصرنا الراهن المعلوماتية خصوصا هي السلاح الأكثر سطوة وفعالية كونه يخترق العقول والأذهان ويعيد هيكلتها وبرمجيتها لبؤس ملامح ثقافية ومعرفية والبيولوجية جديدة متجانسة [2]

[1] – يسرى الجوهري، دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية منشأة المعارف مصر 1975ص 87

[2] – سمير محمد عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة المكتب العربي الحديث مصر ،2006ص169 .

5– العولمة السياسية : ما جاءت العولمة الاقتصادية إلا لتكون طريقا سياسية يكون الهدف منها هو التدخل في الشؤون الداخلية للدولة ومحاولة فرض الهيمنة عليها والتدخل في شؤونها السياسية على أرضها ومقدراتها فالاقتصاد والهيمنة عليه وعولمته هو الطريق الممهد السالك للسيطرة على الأخر الضعيف وسلب حريته وقدرته على اتخاذ القرار بل التدخل في نظام الحكم القائم فيه وإملاء وجهات النظر والقرارات التي يرغب فيها الأخر القوي وما يحدث اليوم في المنطقة العربية وبقاع مختلفة من العالم من دعوات النشر الديمقراطي وممارسة الضغوط على الدولة الاحترام حقوق الإنسان .

6– العولمة العسكرية : هي الذراع القوي للعولمة السياسية بالدرجة الأولى ثم العولمة الاقتصادية لأن نشر المفاهيم الخاصة بالقوي سواء كانت مفاهيم سياسية أو اقتصادية ووضع اليد على المقدرات والسيطرة على الخبرات وننصب الأنظمة السياسية الموالية كلها إلى ذراع قوي رادع يمكنها فرض الإرادة بالقوة وبالتحديد القوة العسكرية ضرورية لنشر باقي أنواع العولمة في مختلف أنحاء العالم .(1)

7– **العولمة المالية** : هي إلغاء كل القيود على حركة رؤوس الأموال في العالم ، وتعتبر العولمة المالية هي الناتج لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمي بالانفتاح المالي ،مما أدى إلى تكامل وترابط الأسواق المالية ،وزيادة تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود لتصب في الأسواق المالية العالمية

المطلب الثاني : أسباب العولمة

العولمة ليس مفهوم حديث على كل وليست ابتكارا أو احترافا أو مؤامرات بقدر ما هي ظاهرة ثقافية واجتماعية طبيعية لكن العالم شهد طفرة لتكنولوجيا في عالم الاتصالات وتبادل المعلومات جعلت من العولمة تفرض نفسها على العصر الحديث أكثر من أي وقت مضي ولذلك يعتبر

[1] – محمد صفرت قابل ،الدول النامية والعولمة الدار الجامعية مصر، 2004، ص69

– ثورة الاتصالات وتطور وسائل الاتصال والتبادل

– زيادة التجارة بين كل دول العالم

– تمكين الشركات والمؤسسات الاقتصادية العمل في أكثر من بلد أي العمل مع معظم بلدان العالم في نفس الوقت .

– زيادة الاعتماد على الاقتصاد العالمي وليس على اقتصاد دولة بحد ذاتها .

–زيادة الحركة الحرة لرأسمال والبضائع والخدمات .

المطلب الثالث : مظاهر العولمة

تتمثل مظاهر العولمة فيما يلي :

أولا: الاقتصادية

- تحرير المبادلات وحركة رؤوس الأموال
- انخفاض القيود على التجارة والاستثمار
- التطور الصناعي بين الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي .
- تعامل أسواق المال الدولية
- إزالة الحواجز الجمركية أمام حركة السلع والخدمات
- لامركزية الإنتاج بنقل التدفقات الدولية الاستثمارات المباشرة
- انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الوطني إلى العالمي ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات والتي تملك 10 منها رقم الأعمال لفوق مجموع الناتج الداخلي الخام ل 164دولة عضوة في الأمم المتحدة وهذه الشركات تهدف الى الفقر على حدود الدولة والسيطرة بالتالي على مجال الاقتصادي الدولي [1]

[1] – محمد عابد الجابري،قضايا في فكر المعاصر ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،1997،ص 139

وهذا ما أدي إلى إستفعال الفقر ليصبح ظاهرة عالمية مهددة لأمن الفرد والدولة وهو ما أكده (MARKIMBER) في كتابه لقوله اذا كانت هيروشيما و نكازاكي قد خلفت 100 ألف قتيل فان الفقر وما سببه من الأمراض والمجاعات يقتل ثلاثة أضعاف من قتلوا في هيروشيما [1] وهذا ما يؤدي تراجع دور الدولة فيما يتعلق بتنظيم المجال الاقتصادي لصالح أطراف اخري فاعلة على المستوى الدولي وهو ما يعني التهميش المتزايد للدولة الفقيرة التي تعاني من التدهور الاقتصادي نتيجة اتجاه رأسمال والتكنولوجيا إلى التركيز في الدول المتقدمة كما أن تحري التجارة يعرض الصناعات في الدول النامية للمنافسة ومع عجز هذه الدولة عن مواجهة المنافسة في ظل أوضاعها الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية من شأنه ان يذكر القطاع الصناعي الناشئ في هذه الدول .

ثانيا– التكنولوجية :

بالرغم من أن ظهور العولمة ساهمت في الكثير من التطورات التكنولوجية من حيث السهولة في نمط الحياة وسرعة الإنتاج وتقليص المسافات مع ذلك قد تسبب في العديد من المخاطر و أبرزها التلوث البيئي بالإضافة إلى انتشار السلاح ذو التقنية العالمية وبمختلف أنماطه ، أي السلاح النووي والبيولوجي و الكيماوي حيث يفوق خطرها أي تهديد آخر والى جانب لكمية الهائلة من النفايات النووية فان استخدامه يؤدي إلى كوارث إنسانية .

[1]- pierre desenarclens ,mondialisation .souveraineté et théories des relations internationales ,paris / ehition armeand colin 1998p169

المبحث الثاني : العولمة الاقتصادية

تعتبر العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ومتنوعة الجوانب يصعب حصرها في تعريف محدد كما أنها تتسم بمجموعة من الخصائص والأنواع التي تميزها عن غيرها من المفاهيم

المطلب الأول : تعريف العولمة الاقتصادية وخصائصها

أولا – مفهوم العولمة الاقتصادية

إن العولمة أصبحت كلمة يرددها الأكاديميون ورجال السياسة ورجال الأعمال والإعلان ومختلف طبقات المجتمع ولكن كل فئة تنظر إليها بنظرة مختلفة حتى يجد المرء نفسه أمام السير الهائل من التعريفات التي كثرت ولم تتفق على التعريف الواحد شامل ،جامع لهذا المصطلح نظرا لتشعب المحتوى الفكري له والذي اختلطت فيه الجوانب الاقتصادية مع الجوانب الأخرى السياسية وثقافية واجتماعية أو تكنولوجية ومعلوماتية وإذا أردنا أن تقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة لابد من طرح أهم التعاريف الواردة لها .

يشير مصطلح العولمة الاقتصادية globalisation إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل interdépendance بين الفاعلين Actors في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية للدولة لهؤلاء من حيث المستورد والحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل تنمية عامة من النشاط الاقتصاد الكلي وتكون أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية بتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي [1]

ويركز هذا التعريف على أن العولمة الاقتصادية عملية قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل وتحول الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة تزداد فيه المشاركة في التجارة العالمية للوصول إلى نمط جديد من التخصص والتقسيم العمل الدولي .

[1] – عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية ،منظماتها ،شركاتها،تداعياتها،دار الجامعة ،مصر ،2006، ص 17

1- ويرى صندوق النقد الدولي بأن العولمة الاقتصادية تتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أرجاء العالم إلى نتائج معتمدة للأفراد والمجتمعات في بقية العالم .

وبالتالي فان العولمة الاقتصادية تمثل المؤشر الرئيسي في رأس المنظمة في التوسع السريع والنمو المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر والذي حقق معدلات نمو أسرع بكثير من معدلات النمو في التجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي العالمي [1]

ثانيا – خصائص العولمة الاقتصادية : تتميز بعدة خصائص كما يلي :

1- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب التنافسية

إن أهم ما يميز العولمة الاقتصادية هو سيادة آليات السوق واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والمثالية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات ، والمواصلات والمعلومات والتعميق تلك القرارات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة ويتحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك في اقل وقت ممكن فالوقت أصبح أحد القدرات التنافسية العامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة لان العالم تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف تغير فيه نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق مع عالمية الأسواق أين أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ منهم منظور عالمي الاعتبارات الرشاد الاقتصادي فيما يتعلق بالتكلفة والعائد .

2- دينامكية مفهوم العولمة :

لعل كثرة التعريفات الواردة لمفهوم العولمة تشير إلى خاصية أساسية دينامكية العولمة التي تأكد

[1] – إبراهيم توهامي،و آخرون ،العولمة والاقتصاد الغير الرسمي ،دار الهدى للطباعة و النشر،الجزائر ، 2004ص16

يوم بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا وفي المستقبل وان التنافسية تواجه جميع الدول ،هي أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تسعى بكل قوة إلى امتلاك القدرات التنافسية لكي تستطيع المنافسة مع باقي الأطراف الأخرى الناهضة والتي تخطو خطوات ثابته محو المستقبل مثل الصين على سبيل المثال .

- وتتعمق دينامكية العولمة في سعيها لإلغاء الحدود السياسية والتأثير قوة على دور الدولة .

في النشاط الاقتصادي بل إن دينامكية العولمة تتجسد أيضا في نتائج قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفدين من الأوضاع المالية الاقتصادية حفاظا على مكاسبهم [1]

3- تزايد الإنتاج حول الاعتماد الاقتصادي المتبادل

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنه تحولات في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود ثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث تسقط العولمة حاجزا المنافسات بين الدول والقرارات مع ما يعينه ذلك من احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادل وإيجاد نوع جديد من تقييم العمل الدولي، التي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة وبذلك يتم تصنيع مكونات أي منتج في أكثر من مكان .

وقد يترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة أثار عديدة من بينها [2]:

- زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية ايجابية ام سلبية من بلد إلى آخر في الاقتصاد العالمي فإذا أحدثت موجة انتعاشية أو انكماشية مثل الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل بسرعة إلى البلدان الصناعية الأخرى والبلدان النامية
- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلدان المختلفة حيث أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل .

[1] – احمد عبد الرحمان ،العولمة مظاعرها ومسبباتها، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 26 الكويت 1998ص23

[2] – مرجع نفسه ص 24.

- زيادة الدرجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة وينتج ذلك عن ازلة وتخفيض العوائق أمام التدفقات العلمية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتنافس فيها البلدان المختلفة .

4- ظهور أنماط جديدة في تقسيم العمل الدولي

ويرجع ذلك إلى تعظيم دول الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات ومنها ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة ومن أهمها ظهور تقسيم العمل بين البلدان المختلفة في نفس السلطة وأصبح من المألوف بالنسة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات أن تظهر نفس السلطة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة كما أصبح من المألوف أن ينجز إنتاج السلطة الواحدة من عدد من الدول بحيث تتخصص كل دولة في جزء او أكثر منها وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلطة الواحدة .

5- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات

إن الشركات متعددة الجنسيات في كل معانيها هي إحدى السمات الأساسية للعولمة فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجيا والنمو بقية والإدارية فهذه الشركات ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دورا رائدا في الثورة التكنولوجية التي جعلت الفن الإنتاجي فنا إنتاجيا كثيف المعرفة ويرجع ذلك إلى جهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات وبذلك فان هذه المؤشرات وغيرها توضع الدور المتعاظم لهذه الشركات في ترسيخ مفهوم العولمة [1].

[1] – سامي عفيفي حاتم،الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، دار مصرية، مصر 2005،ص 17

6-تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة

من الخصائص العامة للعولمة تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي يتفكك الاتحاد السوفياتي سابقا وبالتالي تلاشي المنظمات الاقتصادية لهذا المعسكر وإسناد المنظمة التجارة العالمية سنة 1995 وانضمام معظم دول العالم إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي تمثل العولمة أهم سماته بل هي الوليد الشرعي له لتعمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إدارة السياسات النقدية والمالية والتجارية في العالم .

6- تتزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة

هو أهم مظهر من مظاهر الاقتصاد العالمي حيث يشهد العالم لجوء العديد من الدول النامية والمتقدمة للدخول في التكتلات الإقليمية والاتفاقيات التجارية لبناء أنظمة تجارية إقليمية من خلال عقد سلسلة في اتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي لتتطور فيما بعد حتى تكتمل ويتحقق التكامل الاندماج الاقتصادي بينها ولهذا التحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية .

ويخلق هذا التحول العالمي وفق المنهج الإقليمي تخوفا لدى الكثير من الدول كما يثير نقاط التساؤل حول مدى تعارض هذه الموجات من التحرير التجاري العالمي وفق هذا المنهج الإقليمي مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية كإطار متعددة الأطراف لتحرير التجارة العالمية .

المطلب الثاني : أنواع العولمة الاقتصادية والعوامل المساعدة على تطويرها

عند البحث بعمق في العولمة الاقتصادية تجدها تحدث عن نطاقين رئيسيين فهي تتجسد بقوة في مجال الإنتاج في اتجاهين ، يعبر الأول عن العولمة التجارة الدولية واتفاقيات تحرير التجارة الدولية ويعكس ذلك معدلات نمو التجارة الدولية المتسرعة ويعبر الاتجاه الأخر عن تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات متصارعة أكثر نمو التجارة العالمية .

أولا : عولمة الإنتاج :

إن عولمة الإنتاج قررت أنماط جديدة من تقسيم العمل ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النظر في طبيعة المنتج الصناعي حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قدراتها وإمكانياتها لا تستطيع أن تختص في منتج معين بالكامل والأمثلة عن ذلك فالسيارة يتم تجميعها في أكثر من دولة و الأجهزة الكهربائية يحدث لها نفس الشئ وكذلك الحسابات الآلية [1].

[1] - عبد المطلب عبد المجيد. العولمة الاقتصادية (منظماتها ،شركاتها، تدعياتها) مرجع سبق ذكره ،ص 45

ومن هنا ظهر التخصص وتقسيم العمل الدولي بين الدول المختلفة في نفس السلعة وكذلك داخل الصناعة الواحدة وبذلك أصبح الإنتاج ومن ثم قرارات الاستعمار تتخذ في منظور عالمي .

وفق الاعتبارات الراشدة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والفائدة وأصبح بإمكان الكثير من الدول النامية احتراق السوق العالمي في كثير من المنتجات في ظل ما يسمى بعولمة الإنتاج حيث أصبح على كل منها أن تحدد بشكل دقيق أجزاء المنتجات القابلة للتجارة الدولية التي يمكن أن يكون لها ميزة حالية آو مكتسبة كمستقبل لكي تنتجها بأقل تكلفة ممكنة و بأحسن جودة وبأعلى إنتاجية من ثم بيعها بسعر تنافسي في اقل وقت ممكن بالإضافة هناك عدة عوامل تساعد على تطوير العولمة الاقتصادية أهمها [1]:

أ- الاتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية

ويمكن إدراكه من المؤشرات الخاصة بالتجارة الدولية حيث يلاحظ في عام 2003 إن قيمة التجارة الدولية وصلت إلى 6681 مليار دولار لمعدل نمو بلغ 8،6 % بالمقارنة لعام 2002 بلغت التجارة الدولية في الخدمات في 2003 حوالي 1704 مليار دولار بمعدل بلغ 8،6 %لعام 2002وبالتالي فان متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات بلغ 8.6 عام 2003 بقيمة مقارنة ب 2002 بينما وصل معدل الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.7 عام 2000مقارنة لعام 2002 ومعنى ذلك إن التجارة السلعية تزايدت بمعدل أكبر ضعفي معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي أي بحوالي 204 مرة بينما زادت التجارة الدولية في الخدمات بنفس المعدل تقريبا أي بحوالي أكثر من ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي أيضا وهو ما يؤكد بوضوح الاتجاه نحو عولمة الإنتاج

ب - الاتجاه الخاص بالاستثمار الأجنبي

في ظل النمط الجديد لتقسيم العمل الدولي الذي يتوزع بمقتضاة عملية إنتاج السلعة الواحدة على الدول المختلفة فان شركة متعدد الجنسيات تصنع إستراتجيتها الإنتاجية والتسويقية على اعتبار العالم كله سوقا واحدة وحيث يتحدد دور كل جزء منه في العملية الإنتاجية وفق المخطط لهذه

[1] - عبد المطلب عبد الحميد. مرجع سبق ذكره ص 46

الشركات وما تجده متوفرا في كل دولة من مزايا ومقومات مستخدمة في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

ثانيا: العولمة المالية

تعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى الانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وترابط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لنصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا كما يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما :

- **المؤشر الأول:**

والخاص بتطورهم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير العمليات إلى المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات أقل من 10 من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن100 في كل من الولايات المتحدة الأمريكية USA وألمانيا عام 1996 إلى ما يزيد عن 200 في فرنسا ايطاليا وكندا في نفس العالم أي عام 1996.

المطلب الثالث :مخاطر العولمة الاقتصادية

إن معرفة المخاطر التي تمس العولمة من جميع جوانبها أمر ضروري حتى يستطيع من لنعامل تجنبها او على الأقل التقليل من حدتها ومن حدة هذه المخاطر [1]

- ظاهرة البطالة التي بدأت تتمشي على الصعيد العالمي نتيجة دخول الحسابات لتحل محل العقول البشرية وإحلال الإنسان الأتي محل القوى العاملة وتعتبر هذه المشكلة خطيرة بحيث أصبحت تمس الأفراد العاملين وأسرهم .

[1] – محمد صفوت قابل ، الدولة النامية والعولمة مرجع سبق ذكره، ص 70

- إن القوى العسكرية التي كانت في خدمة الدول وإستراتجيتها ستصبح في خدمة أهداف تتعلق بإستراتجية العولمة وهذا سيؤدي إلى أن نفرض القوى العظمى سيطرتها على العالم بفعل قوتها العسكرية و إنها سوف تخضعه إلى أوامرها وتتحكم في الدول وهذا ما يسمى ب {الاستعمار المقبول} لدى الدول الضعيفة والنامية . إنها ترتكز على حرية الفرد أن تصل للمدى الذي يحتجز فيه هذا الأخير من كل قيود الأخلاق،والدين و الأعراف والوصول به إلى مرحلة العدمية ويصبح أسير لكل ما يعرض عليه [1] .
- أصبح الاقتصاد الحر، هو المسيطر على النشاط الاقتصادي أما المصلحة العامة أصبحت هامشية في اقتصاد السوق .
- ظهور عملية الإغراق ،يرتبط بالسعر وذلك بأن تطرح في الأسواق سلع مستوردة بأقل من سعر السوق المحلى وفي هذه الحالة تعتبر السلع المستوردة بمثابة سلع أو واردات الإغراق وظهرت هذه المشكلة مع فتح الأسواق أمام التجارة العالمية و إلغاء التعريفة الجمركية .
- وبالتالي نستخلص أن هناك العديد من التحديات التي تواجه العولمة كظاهرة للقضاء على الفقر والتوسع العادل للمنافع على الدول وبالمقابل هناك العديد من التحديات التي تواجه الدولة النامية كالمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلى وإحداث إصلاحات الهيكلة .

[1] - محمد صفوت قابل، الدولة النامية والعولمة مرجع سبق ذكره ص 71.

المبحث الثالث : المنظمات الاقتصادية للعولمة

تسعى الدولة النامية لإقامة نظام دولي اقتصادي بديل على النظام الاقتصادي الدولي السائد باستغلال الأغلبية التي تحوزها على مستوي هيئة الأمم المتحدة ،هذا النظام الاقتصادي الذي هو صنيعة الدول الكبرى أثناء فترة هيمنتها على الدول النامية .

إلا أن الواقع يختلف عن هذه الرغبة فرغم الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة بواسطة مختلف هياكلها إلا أن المسيطر الحقيقي والمسير الفعلي الاقتصادي هي المنظمات الاقتصادية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة .

المطلب الأول : صندوق النقد الدولي

اثري الثورة الكبيرة التي سادت العالم أثناء الحرب العالمية الثانية في مجال المدفوعات الدولية حيث سعت الدول العربية التي تخصيص كل الوسائل المالية والتقنية بغية بناء اقتصادها المتدهور ونتيجة لهذا الوضع

أصبح من الضروري وضع أسس للنظام النقدي الدولي وعليه نادت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى عقد اجتماع في مدينة بريتون وودز 1944 [1]

انعقد هذا الاجتماع في بريتون وودز بولاية نيوهمشير الأمريكية من 1 إلى 22 جويلية 1944 وضم 44دولة يهدف إنشاء نظام نقدي عالمي وتأسس في إطار متين للتعاون الدولي يحول دون تكرا الأزمات والمشاكل التي عرفها العالم

أولا– تعريف الصندوق النقد الدولي

هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة هيئة الأمم المتحدة وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي إلى نظام المدفوعات الدولية و أسعار صرف العملات التي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة .

كما يمكن تعريفه أيضا بأنه منظمة عالمي أساسية ومن خلالها يتم التعاون النقدي على المستوى العالمي ويضم الصندوق في عضوية 188 بلد عضوهما جعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق المصالح المشركة ويتمثل الفرض الرئسي للصندوق النقد الدولي في

[1] – ياسر لحويشي، قانون الدولي الاقتصادي، الجزء الثاني منشورات، جامعة سوريا، 2017،ص16

الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي والعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى انه يعمل على مساعدة الدول الأعضاء عندما يتعرضون إلى مشاكل تخص المدفوعات أو على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال توفير موارد الصندوق لهذه الدول . [1]

ثانيا: أهداف صندوق النقد الدولي

نصت المادة الأولى من اتفاقية تأسيس الصندوق على انه سيترشد في الحافة سياساته وقراراته بالهداف التي تنص عليها وهي :

أ- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية .

ب- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسيادتها الاقتصادية .

ت- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منظمته بين دول الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات .

ث- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف التي تعيق نمو التجارة الخارجية .

ج- تدعيم الثقة لدى بلدان الأعضاء منتجا لها استخدام موارد عامة مؤقتا بضمانات كافية كي تتمكن من تصحيح الاحتلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي .[2]

[1] – دافيد درسكال ترجمة: محمد حسن يوسف .'' ما هو الصندوق النقد الدولي ، مجلة صيد الفوائد الجامعة الأمريكية،مصر تم التحديث في أوت 2003 ص 11

[2] – صندوق النقد الدولي من اجل اقتصادي عالمي أكثر امن واستقرار التقرير السنوي، 2013 ،ص2

ثالثا :وظائف الصندوق :

يقع على عاتق صندوق النقد الدولي من اجل تحقيق أهدافه مجموعة من الوظائف أهمها:

أ- تقديم الإعانات لبعض الدول لفترات محدودة لتقديم النصائح الفنية في الشركات التي تواجهها وفي رسم وتنفيذ السياسة النقدية والمالية و إعداد تشريع البنك المركزي و إعادة تنظيم البنوك المركزية والمساعدة في تنفيذ البرامج الخاصة بالتسهيلات التي وافقت عليها الصندوق للدولة المعينة .

ب- تبني سياسات متطورة من خلال إنشاء معهد التدريب في ماي 1964 يقدم خدمات وبرامج تدريبية في مجال التحليل المالي والسياسات المالية والنقدية وطرق ومناهج البحث ،في موازين المدفوعات بالإضافة إلى شرح سياسات الصندوق ونشاطاته المختلفة .

ت- توفير السيولة الدولية لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتكروا في ذلك ما يسمى حقوق السحب الخاصة حيث نشأ هذه الأخيرة لحل مشكلة السيولة .

ث- مراقبة النظام النقدي الدولي من خلال رسم السياسات المالية العامة والسياسة النقدية وسياسات الأسعار الصرف .[1]

رابعا: دور ومهام صندوق النقد الدولي

أ- دور الصندوق في خدمة أعضائه :

حيث يقدم المشورة بشأن السياسات و الاعتراف المالي و الرقابة القطرية و الإقليمية والعالمية الإقراض : أن هذه القروض تقدم إغراءات الدول التي ترغب الانضمام إلا أنها تكون مشروطة .

ب- برامج الصندوق المواجهة أزمات العولمة المالية .

- برامج التثبيت والتعديل الهيكلي

[1] - يحي مسعودي، إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث ، مذكرة ماجيستار تخصص العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 26

- برامج الانذار المبكر
- برامج اختبار الإجهاد

ت- دور صندوق النقد الدولي استنادا للتقرير السنوي للصندوق لسنة 2017

يطلع صندوق النقد الدولي ثلاث أدوار رئيسية الرقابة الاقتصادية ، عملية تحقق من سلامة اقتصاديات البلدان [1]، كما أنه يشرف على نظام النقد الدولي ويتابع السياسات الاقتصادية والمالية فبلدان الأعضاء وفي إطار عملية الرقابة هذه والتي تنفذ على المستوى الدولي ويسلط الصندوق الضوء على المخاطر المحتملة التي تهدف الاستقرار وتقدم المشورة بشأن التعديلات اللازمة على السياسات .

الإقراض : يقدم الصندوق القروض لبلدان التي تواجه مشكلات فعلية أو محتملة في ميزان المدفوعات لمساعدتها على إعادة بناء احياطاتها الدولية وتثبيت قيم عملاتها ومواصلة دفع قيم الواردات واستعادة الأوضاع الأزمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي .

المطلب الثاني :البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي ثاني مؤسسة مالية نتجت عن اتفاقية بريتون وودز

أولا :مفهوم البنك الدولي :

يعتبر البنك الدولي أكبر مصدر تمويل في العالم هدف إلى تقديم المساعدات المالية والفنية لبلدان العالم الثالث في جميع الأنحاء وينصب محور تركيزة الرئيسي حول مساعدة أكثر الناس وأشد البلدان فقرا رسالته تحقيق عالم خال من الفقر تأسس بتاريخ 1 جويلية 1944 بقرار من مؤتمر دولي حضره ممثلو 44 دولة في بريتون وودز مقره الرئسي بواشنطن وهو مؤسسة

[1] - محمد السيراتي، المنظمات الاقتصادية الدولية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والمالية جامعة أم القرى السعودية2012، 2013،ص 8

تعاونية تمثل البلدان المساهمة الأعضاء البالغ عددها 185 بلدا ويصبح البلد عضوا بمجرد اتفاقية تأسس البنك الدولي لإنشاء والتعمير [1]0

وتشير عبارة البنك الدولي إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية في حيث تضم عبارة مجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

- البنك الدولي للنشاء والتعمير
- المؤسسة الدولية للتنمية
- مؤسسة التمويل الدولية
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
- هيئة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف.

ثانيا – تاريخ نشأة البنك الدولي [2]:

بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في بريتون وودز وكان فرض البنك الأول من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ 250 مليون دولار في 1947 وقد خصص المجهودات إعادة فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت جهود الأعمار موضع تركيز عام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث لطبيعة الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل فيما بعد للنزعات والتي دائما ما تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول لكن اليوم يتمركز عمل البنك حول تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله وقد سبق للبنك أن كان له طاقم متجانس من المهندسين والمحللين والماليين يعمل من خلال مكتب البنك في واشنطن العاصمة أما اليوم فلديه طواقم متنوعة ومتعددة التخصصات

[1]- https/www.imf.ary/extarmel /Np/escr صندوق النقد الدولي. صحيفة الوقائع الموقع 03/03/2022 تاريخ الاطلاع

[2] – خليل حسين.النظرية و المنظمات العالمية ،البرامج والوكالات المتخصصة ،دار المنهل،لبنان،2010،ص 46.

تشمل خبراء اقتصاديين وخبراء في السياسة العامة ومختلف القطاعات وعلماء الاجتماع .وعرف تاريخ مروره بمرحلتين

أ- المرحلة الانتقالية

خلال فترة الثمانيات اتخذ البنك مسالك عديدة من للعمل : في بداية العقد تعامل البنك مع قضايا الاقتصاد الكلي و إعادة جدول الديون، احتلت القضايا المدنية اتهمت بعض هذه الجمعيات البنك بأنه لا يتقيد سياساته في بعض المشاريع البارزة .

ب- الإصلاح والتحديد

منذ ذلك وقت تقدمت مجموعة البنك تقدما كثيرا وأصبحت المؤسسات الخمس تعمل بصورة منفصلة وبالتعاون فيما بينها ولتحسن الكفاءة الداخلية والفعالة الخارجية وعبرت البلدان التي تتعامل عن ارتياح كبير ازاء التغيرات التي يرونها في مستويات خدمات مجموعة البنك وفي التزامها وتقيدها وكذلك ارتفاع جودتها .

ثالثا: وظائف البنك الدولي :

يتلخص وظائف البنك الدولي في [1]:

- العمل على تقييم التمويل الدولي طويل الأجل المشاريع وبرامج التنمية وخاصة الدول النامية
- تقديم المساعدات الخاصة للدولة النامية الأكثر فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا .
- العمل عن زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل وسائل الممكنة .
- القيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الأعضاء لمساعدتها في تحقيق أفضل الحلول لمشاركتها المتعلقة بأهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجودة العالية .

[1] - خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص 47

- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه، مشاريع محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية والطرق.
- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات و إصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات .

ومن بين أهداف البنك ما يلي :

- المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان الاجتماعي أو المساهمة في الفروض
- المساعدة في تحقيق النمو المتوازن في أجل الطويل للتجارة .
- خلال الاحتلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدولة النامية
- ترخيس قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال .
- دخول البنك الدولي في إطار الشراكة في العديد من البرامج الإنمائية وانضمامه إلى مجموعة واسعة من الشركاء في الحملة الدولية على الفقر
- مساندة وتعاون البنك الدولي لمنظمات المجتمعات
- البنك الدولي يساعد البلدان الخارجية من الصراعات الاستئناف التنمية السلمية فيها.
- هو اكبر ممول خارجي لتعليم في العالم وذلك بتقديم ومنح الفروض الاعتمادات والخدمات الفنية والتحليلات [1].

المطلب الثالث : المنظمة العالمية للتجارة

شهد العالم تطورات سريعة ومتلاحقة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية،حاولت بعض الدول إيجاد سبل كفيلة بتنظيم الشؤون الاقتصادية العالمية لحل مشاكل تحويل العملة وتقييمها تم الاتفاق

[1] - ناصر دادي عدون،الجزائر والمنظمة العالمية التجارة ،دار المحمدية العامة ، الجزائر 2003ص5

على إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي السابق التطرق إليها والوقوف أمام أساليب الحماية التي تفرضه الدول على التجارة الآخرين تم الاتفاق لتنظيم شؤون التجارة وما يتعلق بالاتفاقية العامة لتعريفه الجمركية والتجارة والاتفاق في جولة الاورغواي، على منظمة تتولى مهمة تنظيم التجارة الدولية المعروفة بالمنظمة العالمية للتجارة.

أولا– مفهوم المنظمة العالمة للتجارة

هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار الذي أسفرت عليه مفاوضات حول الاورغواي هي مؤسسة دولية من الناحية المالية والإدارية وعبر خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة .

- المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية تعني بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى للمفوضات متعددة الأطراف .

من خلال التعريف يتبين بأنها كباقي المنظمات الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لكنها تختلف عنهما أن يتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة كل الأعضاء سواء من خلال الوزراء أو من خلال المؤولين وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء أي أنها لا تفوض السلطة إلى مجلس الإدارة أو الموظفين أي التأثير في السياسة الخاصة لكل بلد كما تعتبر منظمة حكومية فلا يشارك في نشطاتها إلى حكومات الأعضاء والقرارات تتم بمشاركة جميع الأعضاء وبما ان غالب الأعضاء المنظمة دول نامية فيمكن رفض القرارات التي تضر بمصالحها [1]

ثانيا –مهام المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة هيئة حقيقية عكس الاتفاقيات التي كانت مؤقته وتتولي المنظمة قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية خاصة في بعض المجالات التي تتم الاتفاق حولها بشكل نهائي بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى التي تتولي المنظمة العالمية للتجارة المهام التالية [2]:

[1] – سمير صارم، معركة سياتل حرب من اجل الهيمنة، دار الفكر الطبعة الأولى سوريا 2000 ص25

[2] - سمير صارم، مرجع نفسه ،ص 26

- تسهل هذه المنظمة تنفيذ وإدارة أعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وتقوم بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول .
- تنظيم المفوضات التي ستجرى لبن الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض الأمور التي يتم الاتفاق عليها في المفوضات التي تشرف عليها المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية .
- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية وذلك من خلال الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية النزاعات .
- متابعة و مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء عن طريق جهاز مراجعة السياسات التجارية لهذه الدول والتي تتم وفقا لفترات زمنية محددة وهي كل أربع سنوات للدول النامية وسنتين للدول المتقدمة .[1]
- التعاون مع هيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون العالمي شاملا جوانب المالية والنقدية والتجارة وتتم المشاورات داخل المنظمة لحل الشكل المناسب لأوجه هذه التعاون .

[1] – سمير صارم،معركة سياتل حرب من اجل الهيمنة،دار الفكر، الطبعة الأولى ،سوريا 2000ص95.

خلاصة الفصل :

العولمة الاقتصادية هي التكامل والترابط الاقتصادي المتزايد بين الاقتصاديات الوطنية والإقليمية والمحلية في جميع أنحاء العالم تقريبا من خلال تكثيف الحركة عبر الحدود للسلع و الخدمات وتقنيات و رأس المال ، إذن فالعولمة الاقتصادية هي الانتشار الواسع والتدفق الكبير لرؤوس الأموال عبر الحدود العالمية والدولية والتوسع المستمر والمتزايد للأسواق المالية بين دول العالم. وكذلك تشير العولمة الاقتصادية إلى الترابط أو السلك الاقتصادي الكبير بين الدول في العالم وكذلك نتيجة للحركات التجارية الكبيرة هيا تنقل سلع وخدمات عبر الحدود الدولية وتعبر المعلومات التي تخص الأنشطة الاقتصادية من أهم القوى التي تدفع العولمة الاقتصادية إلى التقدم المستمر والى التطور وكذلك سرعة تطوير العلوم التكنولوجية في الأسواق التي يتم استخدامها في مختلف الظروف من نقل معلومات أو أموال أو نقل سلع وبضائع والتي تستخدم بشكل كبير في الأسواق المالية العالمية، حيث تسهل العمل وتساعد على التقدم في العوامل الاقتصادية والمالية ، هذه الأخيرة سندرسها بالتفصيل في الفصول الأخرى من البحث .

الفصل الثاني:

النظام المصرفي

الجزائري

تمهيد :

يعتبر الجهاز المصرفي البوابة الرئيسية التي تبين لنا مدى تطور اقتصاد بلد ما، فكلما كان هذا خيرا متطورا كان اقتصاد أكثر تطورا وكلما ازدهرت المجتمعات زاد اعتمادها على البنوك سواء كانت من اجل استثمار أو الإيداع .

وقد شهد النظام المصرفي الجزائري تغيرات وتطورات وإصلاحات تمت على عدة مراحل فبعد الاستقلال ورثت الجزائر نظاما مصرفيا واسعا قائما على النظام الليبرالي، لكن المفارقة أن المنهج الاقتصادي الذي تبنته الجزائر في هذه المرحلة النظام الاقتصادي الاشتراكي القائم على التخطيط مما خلق نوع من التناقض في هذه المرحلة، لتأتي بعد ذلك مرحله جديدة وهي مرحلة التأمينات التي انعكست سلبيا على بعض الجوانب خاصة مع عدم وجود إطارات وطنية قادرة على التسيير مما أدى إلى هجرة الأموال إلى الخارج ؟.

هذه المفارقات والمتناقضات نتج عنها اختلالات هيكلية ووظيفية عديدة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري إلى القيام بالإصلاحات على مستوى الجهاز المصرفي ؟.

كما أن المتتبع للتغيرات العالمية يلحظ أن هناك تحديات كبيره تواجه الجهاز المصرفي الجزائري كالتحري المصرفي، عملية الاندماج، اتفاقية الشراكة، فكل هذه التغيرات والتطورات لها تأثيرات واسعة على الجهاز المصرفي. وعليه سيتم التركيز في هذا الفصل على المفاهيم العامة حول الجهاز المصرف الجزائري من المباحث الأولية :

- ماهية الجهاز المصرفي.
- النظام المصرفي الجزائري .
- التطورات المصرفية في الجزائر بعد الإصلاحات.

المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للنظام المصرفي .

يعتبر الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية في اقتصاد أي دولة فنجاح اقتصاد مرهون بتطوره واستقراره فهو المحرك والدافع الأساسي لمختلف اقتصاديات وتبرز أهمية الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي من توسع في دائرة نشاطاته وتنوع في بنوكه وكبر في حجم أعماله .

المطلب الأول : تعريف النظام المصرفي

تختلف التعاريف الخاصة بالبنوك باختلاف القوانين و الأنظمة التي تحكم أعمالها والتي تتباين من بلد لأخر، كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه البنوك وشكلها القانوني،لذا فان من الصعوبة إيجاد تعريف شامل لها على اختلاف أنواعها وأشكالها والقوانين التي تحكم أنشطتها، وقد عرفه بعض المشرعين على أنه المؤسسة التي رخص لها التعاطي مع الأعمال المصرفية ،وعرفوا الأعمال المصرفية على أنها جميع الخدمات التي يقدمها المصرف لاسيما قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا بالإقراض أو بأنه طريقة أخرى يسمح بها هذا القانون ، كما يعرف المصرف على أنه منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف [1] ، التطور التاريخي للمصارف أصل كلمة مصرف في اللغة العربية مأخوذة من المصرف بمعني بيع النقد بالنقد ، ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف ويقابلها كلمة بنك ذات الأصول الأوروبية والمشتقة من كلمة الايطالية banco والتي تعني المنضدة او الطاولة أما من سبب ارتباط هذه الكلمة بالأعمال المصرفية فلأن الصرافين كانوا يستعملون مناضد خشبية الممارسة أعمالهم في أسواق تجارة الحملات المختلفة وذلك في أواخر القرون الوسطي ، كما أن كلمة bankrupt والتي تعني مفلس ، جاءت من أصل ايطالي حيث تعني كسر المنضدة الصراف كإعلان إفلاسه وعدم السماح له بالاستمرار في مزاولة صرافة العملات ويجمع الباحثون على أن تاريخ نشأة المصارف الجدية يبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد حيث تأسس أو بنك وذلك في مدينة البندقية عام 1157 يليه بنك برشلونة عام 1401 ثم بنك ريالتو عام 1587 بمدينة البندقية ثم

[1] – عبد المطلب ، عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك،دار الجامعة للنشر والتوزيع مصر،2007ص19

بنك أمستردام عام 1609 ويعتبر هذا البنك الأخير نموذجا اتخذه معظم البنوك الأوروبية بعد ذلك مع مراعاة ما أملته اختلافات الظروف و الأحوال بين دولة وأخرى مثل بنك هامبورغ بألمانية عام 1619 وبنك انجلترا عام 1694 وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800 لتنتشر البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم .

ويعتبر الجهاز المصرفي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة وذلك من خلال ما يلي :

- زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار واستثمار لدى المواطنين وتعتبر البنوك الوسيط بين رؤوس الأموال التي نبحث عنها مجالات وفرص الاستثمار بين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على أموال [1] .
- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح اعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير .
- تشجيع أسواق أولية التي تستمر وتصدر أصول مالية التى يحجم عنها أفراد خوفا من المجاطرة، كما أنها تلعب دورا هاما في التخفيض من مشكلة البطالة من خلال التوظيف الكامل [2]
- تقديم جميع الخدمات المالية للازمة لعمال المؤسسات و الأفراد في تمويل الاستثمارات وذلك بالرجوع إلى عملية التمويل لما يعود بالنفع على المجتمع ،حيث يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل مشكل البطالة [3]

المطلب الثاني:خصائص النظام المصرفي

تتصف المصارف بمجموعة من الخصائص والسمات الفريدة والتي قد لا تتصف بها بقية المنشآت

[1] – عبد الله نعمة جعفر، محاسبة المنشأت المالية ،دار حنين، الاردن ،1996،ص19.

[2] – سامر بطرس جلدة ،النود والبنوك ،دار البداية ،الاردن 2008ص 81 .

[3] – محمد عبد الفتاح الصيرفي ،ادارة المناهج للنشر والتوزيع الاردن 2006ص11

المالية والمصرفية ومن هذه الخصائص .

1) رأسمال المصرف

يجب أن يتوفر للبنك رأسمال مبرأ كليا ونقدا يعادل على الأقل المبلغ الذي يحدده النظام يتخذه مجلس النقد والقرض ويتعين على البنوك الكائن مقرها الرئيسي في الخارج أن تخصص لفروعها في الجزائر مبلغا على الأقل للرأسمال الأدنى المطلوب .

2) المصرف تاجرا

إن المهنة المصرفية مهنة تجارية بطبيعتها ويتركب على ذلك اكتساب القائم بالأعمال المصرفية صفة التاجر وتقيده الالتزامات الناتجة عن هذه الصفة:

3) اسم وعنوان المصرف

ما يميز المصرف أن ليس له عنوان تجاري و إنما له اسم تجاري يستمد منه أعراضه يتمز به مزاولة الأعمال التجارية لحسابه ويقع به ممثلوه هذه الأعمال [1]

طبقا للقواعد العامة في القانون المدني يكسب المصرف بعد إجراءات تأسيسية الشخصية المعنوية الكاملة وتكون مستقلة عن الأشخاص المساهمين ، كما يتمتع بذمة مالية في الرأسمالي، المكتب به وحق إبرام كافة التصرفات القانونية .

الأموال التي يتم تكفيها من الغير لاسيما في شكل ودائع مع حق استعمال لها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها – الأموال الناتجة عن قروض المساهمة [2]

وقد لا تقوم الحاجة بالمؤسسين للالتجاء للجمهور ، ويقتصر الاكتئاب عليهم وفي كل رأسمال المصرف في دائرة مطلقة وهو التأسيس المطلق .

[1] – عزيز العكيلي، الوسيط في الشركات التجارية،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2007ص 188

[2] – المادة 67 من الأمر 03-11

وخلافا للأحكام القانونية المتعلقة بالاكتئاب ،يمكن للبنوك أن تتلقي أموالا موجهة للتوظيف في شكل مساهمات لدى مؤسسة ما، وهذه الأموال لا تعتبر ودائع بل تبقي ملكا لأصحابها ، تودع لدى بنك الجزائر في حساب خاص بكل توظيف إلى غاية توظيفها علما أنها لا تنتج فوائد [1]

4) المصرف مؤسسة اقتصادية:

المؤسسة الاقتصادية "مجموعة أشخاص مهيكلين على شكل هرمي بهدف إنتاج السلع والخدمات القابلة للمتاجرة بهدف تحقيق أقصى ربح" [2]

وتصنف حسب المعيار القانوني إلى مؤسسات اقتصادية عامة وهي شركات تجارية تجوز فيها الدولة أي شخص معنوي أخر خاضع للقانون العام أغلبية رأسمالية الاجتماعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة وهي تخضع للقانون العام [3]ومؤسسات اقتصادية خاصة في منشآت مالية مملوكة للخواص ، قد تكون فردية وقد تكون شركة ، والفرق بينهما أن المؤسسة الاقتصادية الفردية تنشأ عن شخص والد هو رب العمل أو صاحب رأس المال بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا ، أما الشركة فهي نظام يقوم على التزام شخصان طبيعيان أو اعتبارات أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نفذ بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو بلوغ هدف اقتصادي ذو منفعة مشتركة .[4]

5) عدد الشركاء

لم تحدد النصوص القانونية المنظمة للمهنة المصرفية عدد الشركاء،لذلك فان أحكام القانون التجاري هي التي تطبق في هذا المجال ، وقد وضع المشرع حد أدني لعدد الشركاء والذي لا يجوز

[1] – المادة 73من الأمر 03-11

[2] – غول فرحات ، الوجيزة في اقتصاد المؤسسة ، الطبعة الأولي الجزائر :دار الخلدونية للنشر والتوزيع 2008ص08

[3] –المادة (02) من الأمر 01-04 المؤرخ في أولى جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20أغسطس سنة 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية خوصصتها الجريدة الرسمية رقم 47

[4] – المادة (416) من القانون رقم 05-02

أن يقل عن سبعة (07) أشخاص [1]وبالمقابل لم يوضع حد أقصى ، ومن ثم يستطيع البنوك أن تستقبل ما تشاء من المساهمين

6) المسؤولية المحدودة للشريك

لا تكون مسؤولية الشريك عن ديون المصرف إلا بقدر ما وضعه من مال، بمعني أن مسؤولية محددة بحدود الحصة التي قدمها ولا يمكن مطالبته مما يزيد عنها مهما بلغت ديون المصرف ومهما بلغت خسارة.

7) المصرف شركة المساهمة

تؤسس المصارف الخاضعة لقانون الجزائري في شكل شركات مساهمة ، ذلك ما نصت عليه المادة 83 من الأمر 03-11 وهو الوضع الطالب وتصنيف هذه الشركات ضمن شركات الأموال لأن رأسمال يشكل أساسا متين [2]

8) تأسيس المصرف

لا تنشأ البنوك بمجرد اتفاق الشركاء وتوقيع عقدها كما موحال شركات الأشخاص إنما يقتضي تأسيسها بإجراءات خاصة تختلف حسب طريقة التأسيس فيها اذ لجأ المصرف إلى الاكتساب العام عن طريق التوجه للجمهور للحصول على الأموال وتعتبر أموال متلقاه من الجمهور .

المطلب الثالث : وظائف الجهاز المصرفي

يقوم الجهاز المصرفي بتأدية العديد من الوظائف المسايرة كافة التطورات والتحولات التي تشعل الساحة المصرفية .

أولا– وظائف البنك المركزي : برزت عدة وظائف للبنك المركزي أهمها

[1] – المادة (592/2) من القانون رقم 05-02 المؤرخ في 06فبراير 2005،المتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 .

[2] – المادة '(83) من الآمر 03-11

- تشجيع النمو الاقتصادي
- إصدار النقود الورقية القانونية تحت قيود معينة تتوافق مع حاجات المعاملات
- يعتبر المستشار المالي و المسؤول عن احتياطات الحكومة يقوم البنك المركزي بوظيفة الرقابة على البنوك ليضمن مثلا سلامة و أرضاع المالية لهذه البنوك وكذلك سلامة الخدمات المصرفية التي يقدمها للجمهور
- مراقبة الائتمان كما ونوعا وعمله على تنفيذ السياسة النقدية المرغوب فيها .
- تقوم بتقديم المساعدة للبنوك التجارية من خلال مساعدتها على تأدية الخدمات البنكية وتأكيد لهذه الوظيفة فهو يعتير بنك البنوك .

ثانيا – وظائف البنوك التجارية : يقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف أهمها بصفة معتاد بقبول الودائع الخاصة بالأفراد والهيئات بالبنوك بعض النظر عن مدتها حيث يعد ذلك بدفعها لها عند الطلب أو بناء على إخطار سابق ويتم ذلك في أجل محدد ولا تقتصر وظيفة البنك التجاري على هذا فقط بل تتعدى الوظيفة السلبية لتصبح ايجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الاحضاري وحث الأفراد على الادخار [1].

ثالثا – وظائف البنوك المتخصصة: تتمثل البنوك المتخصصة فما يلي :

1- **البنوك الصناعية** : تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات إلى المؤسسات الصناعية لفترة متوسطة وطويلة الأجل كما تساهم في إنشاء الشركات الصناعية .

2- **البنوك العقارية** : تهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع استثمارات العقارية مقابل رهونات عقارية وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأجل نسبة فهي تعتمد على مصادر طويلة الأجل أيضا .

3- **البنوك الزراعية** : تقوم البنك الزراعي بعملية التسليف للقطاع الزراعي وإتاحة الفرصة للحصول على احتياجات الضرورية لهذا القطاع .

[1] – زياد رمضان ومحفوظ جودة اتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك دار وائل ،للطباعة والنشر الأردن، 2000ص 238

4- **بنوك الأعمال** : يمكن عمل هذه البنوك التجارية في أنها تقدم القطاعات التي تحجم عن تلبية احتياجات طويلة المدى من طرف هذه البنوك سبب طبعة عملها ويظهر هذا النوع من البنوك وأهمية بالغة التميز في تجميع المدخرات وتنشيط حركة الاستثمار .

المبحث الثاني : النظام المصرفي الجزائري وأهم الإصلاحات

يندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر والذي تجلى بوضوح بعد إصدار قانون النقد والقرض بموجب قانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية وسياق التحرير الاقتصادي والمصرفي وذلك بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأته الجزائر مع مطلع التسعينات ويتمثل الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر ، وقد دلت تجارب الاقتصاديات الانتقالية أن الإصلاح المصرفي بعد من الركائز الأساسية في ضمان نجاح عملية التحول الاقتصادي وان نجاح الإصلاحات الاقتصادية تتوقف إلى حد بعيد على مدى نجاح الإصلاحات المصرفية وهذا ما سنحاول ابرازه من خلال هذا البحث .

المطلب الأول : أهم مراحل الإصلاح المصرفي في الجزائر

لقد عرف النظام البنكي الجزائري عدة تغيرات خلال الفترات الماضية والى تشكل الخطوط الكبيرة للتاريخ الاقتصادي والسياسي للبلاد

أولا :من 1962 إلى غاية 1966 : تعتبر البداية تجمع صعوبات نظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي ميزت هذه المرحلة حيث كان الاهتمام منصبا حول مسألتين أساسيين هما :السيادة وتسيير اقتصاد الوطني [1] فلقد خلق مستعمر الفرنسي نظاما ماليا محدودا خاصة للنظام البنكي فالهيئات التي كانت متواجدة آنذاك عبارة عن خليط من المؤسسات البنكية الأجنبية وكان تصميمها وتسييرها يربط مع اقتصاد ليبرالي [2]

ثانيا : من سنة 1967 إلى 1970: وهي فترة حاسمة ،جرت فيها التأميمات وظهرت البنوك التجارية الجزائرية، إذ تعتبر مدة المرحلة على إرادة تحريرية لنظام بنكي جزائري حقيقي

[1] – رمزي زكي ،العولمة المالية ،دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، مصر، 1999, ص 140

[2] – شاعر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1988ص 54

ثالثا من 1971 الى 1982 :عرفت هذه المرحلة بداية اعتماد سياسة لإصلاحات في مجال البنكي ذلك إن سلبيات التي نتجت عن المرحلة الأولي وكذا النقائص التي ظهرت من خلال تطبيق القوانين والتشريعات البنكية وما يميز هذه المرحلة انطلاق مخطط الأول للتنمية حيث جاء ليسند الدور الاستراتجي للقطاع البنكي والمالي بعد أن أعطى المخطط الثلاثي الأول (من سنة 1967-1969) نتائج محدودة، فابتداء من سنة 1971 طبق إصلاح مالي علي القطاع المالي الجزائري، الذي أصبح يتميز بثلاث صفات هي :التمركز، تطلب الخزينة العمومية ، إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة[1] .

ولكن هذه المرحلة لم تخلق من بعض السلبيات المتمثلة في عدم استطاعة البنوك التجارية تنفيذ مهمتها فيما يخص المراقبة و التسيير للمؤسسات العمومية نظرا لمختلف الصعوبات الهيكلية التي تعاني منها هذه الأخيرة، واستحالة تسديد مستحقاتها للبنوك التجارية نظرا للمحيط الاقتصادي والاجتماعي غير المشجع على ذلك، ولهذا أصبح البنك كهيئة تسجيل حركة الأموال فقط ولا يتمتع بخاصية البنك بمعني الكلمة.

رابعا 1983– 1990 :ونظرا لنتائج المرحلة السابقة ثم إدخال تغيرات وإصلاحات تتسم بالجدية والصرامة ، وتتماشي مع المعطيات الداخلية والتقلبات الخارجية للاقتصاد الجزائري، فشهدت إعادة هيكلة القطاع البنكي مع منطق التشغيل الاقتصادي تحت قواعد وأسس التخلص ومع إعادة النصوص القانونية التي تعالج نشاط البنوك والقروض. ونظرا للأحداث وتعاقب التطورات الداخلية وللخارجية، والملابسات السياسية والاجتماعية، دفعت الجزائر إلى القيام بالإصلاحات علي المستوى الوطني ككل ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي FMI, وتماشيا مع التوجهات الجديدة الاقتصاد الوطني المبني علي الحرية الاقتصادية

[1] – محمود حميدات ،. مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996ص133.

ومبادرة النشاط والمنافسة، جعلت قوانين الإصلاح البنكي لسنة 1986 وقانون 1988 لا يتناسب مع الظروف الجديدة فجاء قانون النقذ والقرض لسنة 1990 استجابة لتلك الأوضاع تفاديا لسلبيات الماضي وتماشيا مع متطلبات المستقبل [1] .

خامسا : من 1991–1997 : أهم ما يميز هذه المرحلة هو المرور من الاقتصاد المخطط إداريا إلي نظام اقتصاد السوق، أين يتم التعامل بميكانيزمات اقتصاد حر والمنافسة في جميع الميادين بما فيها الميدان البنكي.

وبناءا علي ما تقدم يمكن القول أن قانون 90/10 المؤرخ في 14/04/1990, اعاد تعريف هيكل النظام المالي والمصرفي وجعل الفانون البنكي الجزائري في سياق التشريع البنكي المعمول به

في البلدان الأخرى، ومن أهم سمات هذه المرحلة ما يلي[2] :

1- استقلالية البنك المركزي الجزائري في توجيه النظام المركزي والتحكم في السياسة النقدية.

2- تعديل مهمة البنوك التجارية.

3- إنشاء هياكل جديدة للمراقبة البنكية.

4- إنشاء سوق نقدي حيث تم تنظيمية وإعطاء الحق لجميع المؤسسات المالية والبنكية وغير البنكية التعامل فيه شراء أو بيعيا.

5- إنشاء السوق المالي (بورصة الجزائر)

6- ترشيد العلاقة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر، وهذا نظرا للسلبيات الكثيرة الناجمة عن وجود علاقة تبعية هيكلية مابين الخزينة والبنك المركزي.

7- السماح لإنشاء البنوك الخاصة والأجنبية

[1] - نفس المرجع ص ، ص،140،138

[2] - محمود حميدات ، مرجع سبق ذكره،ص 141

هذا بصفة مختصرة للمراحل التاريخية التي مر بها الجهاز المالي والمصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى حد اليوم.

وحاليا تعمل الأجهزة البنكية والمالية في السنوات الأخيرة علي إعادة هيكلة مصالحها لتتناسب مع مهامها وأساليب تدخلها وما تقتضيه ممارسات اقتصاد السوق، فهذه البنوك بحكم عن كل أساليب المنافسة والفعالية، هي ملزمة اليوم بإدخال تغيرات جوهرية علي تنظيمها الداخلي وإنشاء مصالح جديدة واعتماد أساليب تتلائم مع ميكانيزمات اقتصاد السوق.

المطلب الثاني : القطاع المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض (90-10)

رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية وإصلاح المنظومة المصرفية في عقد الثمانيات إلا أن لم يستعمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 1990/04/14 تاريخ صدور قانون النقد والقرض (90-10) الذي جاء استعمالا في الإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي [1].

أولا: مضمون الإصلاحات في إطار القانون النقد والقرض (90-10)

رغبة من السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة وتجاوز قصور إصلاحات وتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق ومحاولة اندماج في اقتصاد العالمي جاء القانون المتعلق بالنقد والفرض (90-10) حيث يمثل متعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلي اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم،حيث وضع قانون النقد والعرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز باعداة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد والسياسة النقدية ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين و أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة للبنوك التجارية و وظائفها التقليدية بوصفها أعواما اقتصادية مستقلة ،كما تم فصل ميزانية الدولة عن دائرة النقدية من خلال وضع

[1] - بن علي بلعزوزو ،عاشور كنوش،دراسة لتقييم انعكاس إصلاحات اقتصادية على السياسية النقدية مداخلة ضمن المتلقي الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر،الواقع والأفاق ،جامعة تلمسان،يومي 29-30- أكتوبر 2004ص :08

سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا في كل سنة وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات .

ثانيا: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض (90-10)

جاء القانون بأفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء الجهاز المصرفي مكانته كمحرك أساسي للاقتصاد بصورة أكثر من كل القوانين التي وضعت من قبل .

1-أهداف قانون النقد والقرض

هدف قانون النقد والقرض (90-10) إلى تحقيق ما يلي [1]

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي .
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسير شؤون النقد والقرض .
- إعادة تقييم العملة الوطنية (المواد 59،58،04،من القانون) .
- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود .
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية .
- تنويع مصادر التمويل المتعاملين الاقتصاديين خصوصا للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي بورصة القيم المنقولة .
- إيجاد مرونة نسبة في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك .

2-مبادئ قانون النقد والقرض

لقد تم من خلال هذا القانون إعادة تسمية البنك المركزي باسم بنك الجزائري ، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي كما جاء بعدة أفكار جديدة تصب بمجملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقة كمحرك أساسي للاقتصاد ومن أهم مبادئه ما يلي :

[1] – بن على بلعزوز،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية،2004، ص 188-189.

2-1 الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

تبني هذا القانون مبدأ الفصل بين الدائريين النقدية والحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطات النقدية وبناء على الوضع على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد وهذا ما كانت عليه القرارات حيث كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي [1]

2-2 الفصل بين الدائرة النقدية والمالية

تم الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة،فلم تعد الخزينة لموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز، فقد سمح هذا مبدأ بتحقيق أهداف تتمثل فيما يلي [2]

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها

2-3 الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان

بموجب هذا القانون تخلت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد وأصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منحها في إطار مهامه التقليدية [3]

2-4 إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة

كانت السلطة في السابق مشتته في مستويات عديدة فكانت وزارة المالية تتحرك على أساس أن السلطة النقدية، وكانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها وكذا الأمر بالنسبة للبنك المركزي الذي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية وامتيازه في إصدار النقود ، وصدر قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية حيث أنه أنشأ سلطة نقدية ضمن

[1] – الطاهر لطرش، تقنيات البنوك،ديون المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة ، الجزائر ص 196-197

[2] – بن على بلعزوز،محاضرات في النظريات والسياسية النقدية مرجع سابق ذكره ص 187

[3] – محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2006ص121

هيئة جديدة تدعى مجلس النقد والقرض، وجعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير وتفادي التعارض بين الأهداف [1]

2-5 وضع نظام بنكي على مستويين

لقد اعتمد قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين ويعني ذلك التميز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك ويراقب نشاط ما وعملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الاقراضية وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي كذلك فانه نتيجة ترأس البنك المركزي للنظام النقدي وتواجده فوق البنوك أصبح بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي، ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية [2]

المطلب الثالث: هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض

وهي تلك الهياكل التي أحدثها قانون النقد والقرض (90-10) للرقابة على الجهاز المصرفي والتي تعمل على مستوي بنك الجزائر المتمثلة فيما يلي :

1-مجلس النقد والقرض

يعتبر مجلس إدارة البنك المركزي وهو سلطة نقدية تتمتع بصلاحيات واسعة في مجال النقد والقرض وإدارة الشؤون البنك المركزي ويتكون هذا المجلس من المحافظ رئيسيا ويعين بمرسوم رئاسي لمدة 05سنوات وثلاثة موظفين ساميين كأعضاء أيضا يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة حسب كفائتهم في الميدان الاقتصادي والمالي [3]

[1] - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره ص198

[2] -قانون النفد والقرض رقم (90-10) المؤرخ في 1990/04/14 الجريدة الرسمية العدد 16 الصادر بتاريخ 1990/04/18

[3] - قانون النقد والقرض رقم (90-10) المؤرخ في 1990/04/14الجريدة الرسمية العدد 16 الصادرة بتاريخ 1990/04/18

2-اللجنة المصرفية :

تتكون هذه اللجنة من كل من المحافظ رئيسيا وقاضيين من المحكمة العليا يقترحها رئيسهما الأول وعضوبين يتمتعان بخبرة في الشؤون المصرفية والمالية وخاصة المحاسبة يقترحهما وزير المالية [1]

3-مركزية المخاطر

هي مصلحة تهدف إلى مساعدة النظام البنكي على واجهة المخاطر والمرتبطة بالقرض حيث تكلف بجميع أسماء المستفدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوعة والمبالغ المسحوبة والضمان المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية ، و تستفيد من هذه المعلومات البنوك والمؤسسات المالية بشروط معينة وهذه الأخيرة تكون ملزمة بالانخراط في مركزية المخاطر وتساهم في تمويلها كما أنه يمكنها منح أي قرض ائتمان بعد الحصول على المعلومات المتعلقة بالمستفيد من مركزية المخاطر وقد ترك القانون لمجلس النقد والقرض (إعادة القواعد الخاصة بتنظيم سير هذه المصلحة وطرق تمويلها من قبل البنوك والمؤسسات المالية)

4-مركزية عوارض الدفع :

قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع وفرض على كل الوساطة المالية لانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها .

وتقوم بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو ذلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع في هذا المجال[2]

[1] – نوفل اسماعيل، إشكالية استقلالية البنوك المركزية ،مذكرة الماجستر في العلوم التجارية، تخصص مالية جامعة العربي التبسي 2003-2004، ص174.

[2] – جيلالي عجة، إصلاحات مصرفية للقانون الجزائري في اطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا : شلف عدد 4، 2004،ص 289

5-جهاز مكافحة إصدار شيكات دون مؤونة .

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 ويعمل على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض الدفع لعدم كفاية أ لعدم وجوده أصلا أنه يصرحوا بذلك إلى لمركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها وتبلغيها الى الوسطاء الماليين الآخرين ،ويجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم دفتر الشيكات للزبون [1] .

[1] – على بطاهر إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2005ص 45.

المبحث الثالث : التطورات المصرفية في الجزائر بعد الإصلاحات

من بين أهم الاتجاهات العالمية الحديثة في المجال المصرفي تنامي ظاهرة العولمة المالية الاندماجات المصرفية . تكوين الكيانات المصرفية العملاقة القادرة على المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية . تبني البنوك لفلسفة البنوك الشاملة . توظيف الثورة التكنولوجيا ، وتقنيات الاتصال الحديثة في مجال الصناعة المصرفية ولقد أصبح الإصلاح المصرفي في الجزائر مرتبطا بتأهل وتطوير الخدمات المصرفية ودعم القدرة التنافسية للبنوك بغية الرفع من كفاءة أدائها للاندماج في الاقتصاد العالمي ، من خلال تبني عدد من الاستراتيجيات لمواجهة تلك التغيرات .

المطلب الأول : تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري

أولا – مفهوم التأهيل وضرورته

أ– **مفهوم التأهيل** : يمكن القول بأن التأهيل يحتوي على مجموعة من العمليات ذات طابع تكنولوجي تقني تسيري بهدف الوصول بالمؤسسة المصرفية إلى المستوى الذي تكون عليه المؤسسات المتنافسة الوطنية والأجنبية، بمعني جعلها تتمتع بقدرة تنافسية من خلال خدماتها الجيدة التي تستجيب للنوعية وتحقيق الأهداف والأرباح [1]

ب– **عراقيل ومبررات تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية** : يمكن إيجازها في النقاط الآتية

- عجز الجهاز المصرفي على تعبئة الادخار ، غياب سياسة ادخارية محفزة، غياب أدوات مالية جديدة، على مستوى أدوات الادخار (غياب أدوات قادرة على جذب رؤوس الأموال) .

[1] – قطوش ريم ، برنامج التأهيل الوطني المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مذكرة ماجيستر تخصصا إدارة أعمال السنة 2008-2009 – الجزائر جامعة سطيف ص 4-3

- الأدوات البديلة للقروض البنكية، ضعف في تقييم المخاطرة، قيود ذات طبيعة تنظيمية وقانونية ، ضعف مردودية العنصر البشري، وعراقيل أخرى ترتبط بالبيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع كوجود ثقافة بنكية في المجتمع ومدى تأثير العامل الديني، في ممارسة وظائفها ما ينعكس سلبيا على دور البنوك في تمويل الاقتصاد والتنمية .

ثانيا: متطلبات تأهيل النظام المصرفي الجزائري: هناك عدة إجراءات يجب اتخاذها لتأهيل المنظومة المصرفية يجب إتباعها وهي كالتالي .

أ– تهيئة البيئة المحفزة على تطوير أعمال المصارف ونذكر ما يلي:

- تطوير البيئة التقنية للقطاع المصرفي وإتباع سياسة جبائية محفزة .
- توسيع دائرة فتح الحسابات في المصارف وترقيتها من خلال توسيع شبكه الوكالات المصرفية الفرعية من اجل تقريب الشبكات المصرفية من المتعاملين الاقتصاديين ذو الأحوال المرتفعة .
- إقامة شبكة لغرف المقاصة وربط الشبكات المشتركة بين المصارف وكذا ربط شبكات الخزينة والبريد والبورصة.
- التزامية فتح حساب لكل تاجر، استخدام وسائل الدفع المتطورة مثل بطاقة visa الدولية

ب–توسيع منظومة الخدمات المصرفية وتطويرها وذلك من خلال

- تحسين طرق الاستقبال وتخصيص مصالح خاصة بالاستشارة التي يحتاجها المتعاملون مع المصرف .
- احترام الزبائن و الأخذ بعين الاعتبارات اقتراحاتهم وتلبيه مطالبهم
- السرعة في معالجه العمليات وتطبيق سياسة اتصال الهادفة إلى زيادة الطالب على المنتجات والخدمات المصرفية.
- تحسين صور البنك باستخدام وسائل الاتصال كالدعاية و الإعلان [1]

[1] – قطوش ريم مرجع سبق ذكره ص 5

- تصميم نظام الإعلامي يتلائم مع احتياجات المصرف والزبائن
- التحول إلى المصارف الشاملة ذات الخدمات المتنوعة لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية [1]
- مقارنه النتائج مع الأهداف المسيطرة ومنح الفرص للموظفين للتعرف أكثر على مؤسستهم وتحقيق أهداف المصرف لأنهم يستشعرون بالانتماء إليهم .

ج –**الاهتمام بالعنصر البشري** :هناك إجراءات أخرى المقترحة لتأهيل القطاع المصرفي تتمثل في التطهير المالي للمصارف العمومية ، إعادة رسملة البنوك العمومية، فتح رأس مال المصارف العامة

المطلب الثاني: مواكبة القطاع المصرفي الجزائري للمعايير الدولية

إن الدور الذي تلعبه البنوك كوسيط مالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، يجعلها عرضة للعديد من المخاطر المصرفية التي تؤثر على أدائها وعلى حصتها السوقية ، مع تزايد تأثير العولمة على مختلف الأنشطة الاقتصادية ، فقد أصبح إجباريا على البنوك الاحتياط من المخاطر، ومن خلال تدعيم رأسمال، وقد اتخذ معيار كافية رأسمال أهمية متزايدة منذ قرار لجنه بازل سنه 1988 حيث تأثرت البنوك المطبقية لهذا المعيار منذ تلك السنة و أصبحت ملزمة بان تصل نسبة رأسمال مجموعة أصولها بعد ترجيحها أو بأوزان المخاطرة الانتمائية إلى 8 %كحد أدنى من نهاية 1992 [2]

تبنت السلطات النقدية في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض والتعديلات التي تلته ،التوصيات الصادرة عن لجنه بازل في اتفاقيتها الأولى" اتفاقيه 1988" وفي إطار مسايرة النظام المصرفي الجزائري لاتفاقية بازل 1 ،فقد أصدرت السلطات التنظيم رقم 19-9 بتاريخ 14 اوت 1991 المحدد لقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، وتعتبر التعليم رقم 74 -94 الصادرة بتاريخ 29 نوفمبر 1994 الأهم حيث وضحت كيفية تطبيق التنظيم السابق

[1] –زيدان محمد النظام المصرفي وتحديات العولمة مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي في الجزائر، جامعة قالمة ص 38

[2] – عرابة رابح ، التسويق البنكي وأفاق تطبيقه في المؤسسة البنكية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق – حالة القرض الشعبي ، جزائري شهادة الدكتوراه تخصص علوم التسير، السنة الدراسية 2009 – 2010 ، جامعة الجزائر 03 ص 245

فقط فرضت هذه التعليمية على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال اكبر أو يساوي 8 % تطبق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، وحددت أخر اجل لذلك نهاية ديسمبر 1999

وقد حددت المادة 5 من التعليمية السابقة كيفية حساب رأسمال الخاص لبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد 6 و 7 العناصر التي تحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك ومجموعة هذين الجزئين، يشكل رأس المال الخاص للبنك، بينما المادة 8 من التعليمية مجموعة العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة،ثم صنفتها المادة 11[1] وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها سواء بالنسبة لعناصر الميزانية او عناصر خارج الميزانية، وكل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقررات بازل 1 أما بالنسبة لتطبيق اتفاقية بازل**2** فقط تم إصدار التنظيم رقم 03-02 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 من طرف بنك الجزائر، والذي اجبر البنوك والمؤسسات المالية على تكوين أنظمة للرقابة الداخلية تمكنها من التصدي لمختلف المخاطر، سواء كانت انتمائية أو تشغيلية ، او تسويقية من اجل مسايرة بنود الاتفاقية الثانية، لكن البنوك الجزائرية لم تتمكن من اتفاقية بازل **2** نظرا لما تتميز به أفكارها من تعقيد ،مما استوجب على بنك الجزائر اتخاذ التدابير اللازمة لتفسير وتوضيح هذه الأفكار

حتى تتأخر في عملية التطبيق وفق الاتجاه الآجال المحددة لذلك سعت البنوك الى تكوين نظام للرقابة الداخلية وتطويرها انطلاقا من كون هذه الأخيرة من الركائز الأساسية الاتفاقية بازل وقد نجحت لحد الآن ثلاث بنوك عمومية وهي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك الفلاحة والتنمية الريفية و بنك التنمية المحلية [2]

[1] – المادة 11 من قانون النقد والقرض رقم 90 – 10 الجريدة الرسمية العدد 16

[2] – عرابة رابح مرجع سبق ذكره،ص، 246

وفيما يتعلق باتفاقيه **بازل 3** فانه لم يرد أي بتنظيم بين حساب معدل كفاية رأس المال[1] بطريقة مشابهة لما ورد في اتفاقية بازل مع ذلك فان التنظيم رقم 14-01 المؤرخ في 2014/02/16 والمتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية ، نص على رفع نسبة الملاءة من 8 الى9.5 % ابتداء من أول اكتوبر 2014 ، على أن يغطي رأس المال الأساسي كلا من مخاطر الائتمان والسوق و التشغيل بنسبة 7% على الأقل إضافة الى فرص تكوين هامش بنسبة 2.5% سماه " وسادة الأمان " وحول التنظيم للجنة المصرفية منح مهلة للبنوك التطبيقية التدريجي لهذه الإجراءات وقبل ذلك فقد أصدار بنك الجزائر والتنظيم 04/11 بتاريخ 2011/05/24 المتضمن تعريف وقياس ورقابة خطر السيولة، واوجب فيه على البنوك وضع نسبة سيولة مساوية لـ 100 % على الأقل في الأجل القصير،كما وجب عليها وضع مؤشرات تسمح بقياس وتسيير ومراقبه السيولة واعتبارها ضمن مؤشرات الحيضة والحذر .

إن تأخر البنوك الجزائرية في الالتزام بمعايير اتفاقية **بازل 3**. وقيام البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بذلك في الأجل المحدد من شانه أن يجعل البنوك العمومية آو الخاصة في وضع تنافسي غير ملائم لها،كما انه لم تتم مسايرة واضحة من التنظيمات الجزائرية الاتفاقية بازل3 ،ولكن شبه مسايرة في المضمون وذلك يرفع النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال ولكن ليس إلى الحد الذي وضعته الاتفاقية، إضافة إلى إجبار البنوك على وضع نسبه السيولة ومراقبتها في الأجل القصير دون الطويل [2].

إن التزام البنوك الجزائرية باتفاقيات بازل خاصة الثانية منها سيؤدي إلى كسب الاعتراف الدولي بها، خاصة والجزائر تبذل الجهود لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، كما ان ذلك يعتبر خطوة في سبيل تأهيل القطاع المصرفي في الجزائري بما يتماشي وظروف الانفتاح على

[1] – ناصر سليمان ،النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،العدد 6 السنة 2006 ص، 151- 162

[2] - ناصر سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 163.

العالم الخارجي خاصة بعد إمضاء الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقطعها لأشواط متقدمة ومفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

المطلب الثالث: التطورات المالية والنقدية بعد 2017

تقترح الحكومة حملة من الإجراءات لعصرنة النظام المصرفي والمالي وتحسين جاذبيته وفعاليته وترقية مساهمته في تطوير الاقتصاد الوطني .

تستعمل الحكومة على تكثيف الشبكة المصرفية والتأمين من اجل الاستفادة من نفس الخدمات غير كاملة التراب الوطني وانتشار البنوك الجزائرية في الخارج وكذا رقمنة وتدويل النظام البنكي الجزائري، بما يسمح بتقليص أجال الدفع وضمان حلقة الوصل بالخارج من اجل ترقية صورة الجزائر بالخارج كما تسعي الحكومة، حسب مخطط عملها إلى تحسين الاندماج المالي الشامل من خلال إشراك أوسع لشبكة البريد في تقديم الخدمات المالية واستحداث بنك بريدي والتعجيل بمسار عصرنة أنظمة الدفع –الإطار التنظيمي وهياكل أنظمة الدفع ،لاسيما الدفع الالكتروني– كما تسعى الحكومة إلى مواصلة عملية مراجعة سياسة الصرف للاستجابة بشكل أفضل الاحتياجات المصدرين ومواكبه مسار الانفتاح من الاقتصاد الوطني والتي يجب أن تكون حافزا لمرافقة أفضل للمستثمرين في بعضهم عن حصص التصدير في السوق الدولية[1] .

ومن بين الإجراءات المرتقبة كذلك إعادة هيكلة حصائل البنوك واستعادة سيرها المال وإعادة تفعيل دور النسب الفائدة كأداة غير مباشرة للسياسة النقدية واستقطاب الكتلة النقدية المتداولة في القطاع الموازي عن طريق استعادة ثقة المواطن في مؤسساته المالية والمصرفية وتطوير الإطار التنظيمي والمؤسسات من اجل تنفيذ الصيرفة الإسلامية على غرار الصكوك والتكافل التي يمكن أن تشكل " بديل الجذاب للغاية " لاستقطاب جزء معتبر من الادخار خارج القطاعات البنكية والمالية التقليدية وتصبو الحكومة كذلك إلى تحسين عرض السندات في السوق المالية التي

[1] - عرابة رابح ،مرجع سبق ذكره، ص 246 .

يجب أن تمر بالضرورة عبر إصلاح السوق المالية و إعادة تنشيط البورصة ،لاسيما من خلال تطوير منتجات تتماشى مع راهن الظرف الاقتصاد ي وإشراك القطاع الاقتصادي العمومي في مسار انطلاقها و عصرنة منشآت وطريقة تسيير السوق الفرعية من خلال استحداث نظم ومعلوماتية جديدة لمؤسسات السوق الموازية للعملة الصعبة وتأهيل إطار الإشرافي في لبنك الجزائر وفق المعايير التنافسية الدولية وتعزيز إطار التسوية البنكية إدارة الأزمات بما في ذلك صندوق ضمان الودائع البنكية، وكذا وضع إطار تنظيمي ينطبق على الأوراق المالية المنقولة [1].

ويتضمن مخطط عمل الحكومة كذلك تعزيز نوعية المنظومة المعلوماتية لمركزية الأخطار من اجل تحديد أمثلة لهوية الزبائن ووضع إطار تنظيمي وإشرافي للمالية المصغرة و رأسمال المخاطر وتعتزم الحكومة كذلك إدخال بنكين عمومين إلى البورصة في إطار الإصلاحات الهيكلية لسوق المالية بهذه زيادة مساهمة البورصة في تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد حيث تسعى لإعادة تنظيم البورصة على نحو يصب في اتجاه تعزيز حكومة شركات السوق و عصرنة النظم والتفاوضية و الاشراقية لسوق البورصة .

[1] – عرابة رابح ،مرجع سبق ذكره، ص 246 .

خلاصة الفصل :

شاهد الجهاز المصرفي في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل الإصلاحات المتعاقبة، إلا أنها لم تكن مجدية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 90- 10 الذي يعتبر نصا تشريعيا يعكس الذي يعتبر نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب ان يكون عليها الجهاز المصرف ،ويعتبر من بين الإصلاحات الأساسية التي عرفها هذا الأخير وبعد مرور بعد مرور أكثر من ثلاث عشريات من الزمن على صدور قانون النقد والقرض 90- 10 وبداية تطبيقه والعمل به و نتيجة ظهور بعض الثغرات فيه (خاصة الإدارية) ومن اجل ضمان فعالية بنك الجزائر في تحقيق أهدافه المسطرة فقد تعرض هذا القانون إلى بعض التعديلات، ولعل أهمها كان في سنه 2001 ، 2003، وهذا سعيا لتطويل وتأهيل الجهاز المصرفي .

إن قيام الجزائر بهذه الإصلاحات تعود إلى الانفتاح الذي عرفته البلاد لمسايرة التحولات و التكتلات الاقتصادية بما في ذلك التوجه نحو عولمة مالية والاقتصادية كونها تعد خيرات أو بديل بقدر ما أصبحت تيارا إجباريا

باعتبار جهاز المصرفي عصب أي اقتصاد لما له من دور كبير في تنشيطه والنهوض به من خلال تقديم عده خدمات مالية، ومن أهم هذه العمليات هو تنشيط سوق الأوراق المالية.

الفصل الثالث:

واقع القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة

تمهيد :

كان لانتشار ظاهرة العولمة أثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية ،حيث أدت إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية على النحو الذي فرض كثيرا من التحديات، لاسيما أمام الأنشطة المعرفية والمالية والتي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريع والتنشيط التي كانت تحول دون عوالم الخدمات المعرفية وتوسيعها.

هذا بالإضافة إلى المعايير والقواعد المعرفية الدولية التي فرضتها لجنة بازل في مجال الرقابة المعرفية وكفاية رأس المال.والتي أصبحت تشكل ضغوطا جديدة على البنوك في مجال تدعيم وتقوية مراكزها المالية ناهيك عن ظاهرة الاندماجات بين البنوك والتي أفرزت كيانات مالية ومعرفية عملاقة مما يحمل معه مخاطر مواجهة البنوك الصغيرة للتهميش والإفلاس والخروج من السوق المصرفية.

لذا فقط أضحى لزاما على البنوك الجزائرية مواجهة تلك التحديات لاتخاذ الخطوات الملائمة التي تساعدها على الانخراط في الاقتصاد العالمي،ومواجهة المنافسة التي تفرضها البنوك العالمية وذلك من خلال إعادة صياغة إستراتيجيتها هو انتهاج سياسات أكثر تطورا وشمولا بهدف ملاحقة الاتجاهات الإبداعية في العمل المصرفي الدولي وتطوير جودة خدماتها ورفع كفاءة الأداء بها ،مما يغزز قدراتها التناسبية على الساحتين الوطنية والدولية.

وسنتناول في هذا الفصل واقع القطاع المصرفي في الجزائري في ظل العولمة من خلال ثلاث مباحث رئيسية المبحث الأول سنتطرق الاستراتيجيات المعتمدة لمواجهة تحديات العولمة أما المبحث الثاني فسنعالج الإصلاحات المعرفية الجزائرية في ظل العولمة ، في حين المبحث الثالث سنبحث من خلاله انعكاسات العولمة على النظام المعرفي الجزائري .

المبحث الأول: الاستراتيجيات المعتمدة لمواجهة تحديات العولمة

أدت العولمة المالية والمصرفية لإزالة القيود المعيقة لتطويرها على المستوى الدولي إلى إعادة إصلاح وتنظيم داخلي متسارع في أوساط الأسواق المصرفية نتج منها تضخم وتكبير الكيانات المصرفية مما أدى إلى وضع إستراتيجية معتمدة تطرح نفسها على السلطات النقدية في الدول العالم كافه وفي الجزائر خاصة كأحد الحلول إلى تخفيف من أثار العولمة السلبية وكحل متطلبات مواكبة التغيرات على المستوى العالمي .

المطلب الأول: التوجه نحو البنوك الشاملة والاندماج المصرفي

لقد فرضت التغيرات العالمية وإعادة صناعة الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية خاصة البنوك التجارية ضرورة التحول إلى نظام البنوك الشاملة حتى تستطيع أن تتكيف مع أوضاع العولمة الجديدة والوفاء بمتطلبات السوق العالمية .

أولا– تعريف البنوك الشاملة :

يمكن القول ان التغيرات المصرفية العالمية التي تعكسها العولمة على أداء وأعمال البنوك هو ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة تعتبر انقلابا واضحا في عالم البنوك .

هذا الاتجاه المتزايد نحو العولمة اظهر الكيان الخاص بالبنوك الشاملة universal banks وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئه اكبر قدر ممكن من المدخلات من كافة القطاعات، وتوظف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات ،كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستعمار والأعمال [1] .

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، دار الجامعة دون طبعة، مصر ،2000 ص، 18-19

يمكن تعريفه أيضا بأنه بنك متعدد الوظائف والمهام ولا يحدد تخصصه للنشاط معين بل يقدم مجموعة متنوعة من الأعمال المصرفية والمالية وغيرها ذلك على تكنولوجيا متطورة في ظل اقتصاديات الحجم الكبير لكي يتحقق بنجاح المطلوب لهذا النوع من البنوك يجب أن يتوفر ما يلي

امتلاك البنوك لمنظومة متكاملة من الخدمات المصرفية التقليدية والغير التقليدية معتمدا في ذلك توافر خبرات الموارد مصرفية عريقة .

- ضرورة امتلاك البنك لاسم عريق في السوق المالي والمصرفي .
- توفير أساليب تكنولوجية حديثة في مجال الاتصالات و الإدارة
- دخول البنك إلى الأنشطة المالية الحديثة [1]

ثانيا :متطلبات التحول إلى البنوك الشاملة : يتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال منهجين هما:

المنهج الأول :تحويل بنك (متخصص أو تجاري) قائم بالفعل إلى بنك شامل (وهو المنهج الأسرع والأسفل)يجب أن يكون هذا البنك (المراد تحويله إلى بنك شامل)بنك كبير الحجم و قابل للنمو ولديه العديد من الفروع المرتبطة تكنولوجيا واتصاليا و معلوماتيا ،ولديه كوادر بشرية مؤهلة ومدربة ولديه تطلع الى العالمية ويتم في هذا المنهج التحول إلى البنك الشامل على عدة أسس وقواعد أهمها :

- **التدرج** : أي التحول على مراحل متدرجة بإدخال خدمات البنك الشعبي تدريجيا للحد من مقاومة التغيير ولضمان الاستيعاب لتقنيات هذه الخدمات ولقديمها بمعايير الدقة والسرعة والفاعلية في تطابق من الجودة الشاملة .

[1] – رشيد صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري ،دار النهضة العربية سنة 2000 ص 122

- **التطوير** : أي إعادة الهيكل التنظيمي وتطوير اللوائح والنظم الداخلية وكذلك إدخال التعديلات في الصلاحيات والسلطات وتعديل الإجراءات بما يضمن أداء العمل بالصورة والشكل والمضمون و المطلوب .

– **التجهيز**: وهي توفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلوماتية المطلوبة لإنشاء البنك الشامل بما في ذلك إعادة تخصيص الفروع أو إنشاء فروع جديدة أو إنشاء وحدات خاصة بخدمات البنوك الشخصية.

– **الخطة** : من حيث خضوع كافة العمليات المصرفية وكافة خطوات التحول إلى البنك الشامل لبرنامج مخطط ومبرمج زمنيا وفي إطار عمليات التخطيط، التنظيم، التوجيه، التحفيز المتابعة للتغلب على معوقات ومحددات التغيير المطلوب مع ضمان وتأكيد مقومات نجاح التحول إلى البنك الشامل ،

ويدعم فعاليات هذا المنهج قدره قيادات البنك على الابتكار والخلق الأفكار، وبناء القدوم المحفزة للعمل والقدرة على التطوير والتغيير، والعمل على اتجاه علم المقاومة التغيير فعاليه التطور .

المنهج الثاني: إنشاء بنك شامل جديد:

حيث يتطلب الأمر البدء من الأساس ومن القاعدة والاختيار كوادر بشرية قادرة ومؤهلة وتدريبها وتطوير قدرتها، والتعاون مع البنوك الأجنبية شاملة للاستفادة من خبرتها وتوفير المكان المناسب و تجهيزه شكليا وتكنولوجيا ومصرفيا والقيام بحملات الدعائية والتسويقية والترويجية اللازمة لإنجاح فكرة البنك الشامل،ويؤكد أصحاب هذا المنهج أن الخدمات المصرفية تتميز بطبيعة خاصة، سريعة التأثر والتأثير و أن الطلب عليها يخلق بمجرد تواجدها [1].

[1] – رابح عرابة، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية، مصر مجله اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس ص،ص 199- 201

المنهجين المذكورين ليس بديلين أو متعارضين، بل انه يمكن الأخذ بهما معا ،حيث يتم العمل على تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل طالما يتوفر فيه الشروط والخصائص المحددة لذلك، وفي الوقت نفسه دراسة مدى تقبيل السوق، و الاستعابة لمعاملات وخدمات البنك الشامل والمعالجة القيود والمحددات التي تواجه عمليه التحول والتطوير و بذلك يتم الجمع من مزايا المنهجين السابقين حيث يمكن إنشاء كيان مصرفي في جديد تتوفر فيه الإمكانيات والقدرات والخبرات في الوقت نفسه يكون قابلا للنمو و الاتساع والانتشار بشكل كبير ولديه إستراتيجية لقيادة توجيه السوق وزيادته مع وضع خطه للإسراع بذلك ،عن طريق شراء عقارات بعض البنوك الراغبة في الاستفادة عنها بما يساهم في دمج تدريجي لبنك معين وضم أعماله ومعاملاته وعملائه للبنك الشامل المراد إنشاؤه وتقويته بما يضمن البنك الشامل حجم أعمال مناسب وتحقيق التشغيل المتوازن [1]

ثالثا: ايجابيات وسلبيات الاندماج المصرفي

لا شك أن الدمج والاستحواذ يؤدي الى مجموعة من الآثار الايجابية والسلبية وتمتد هذه الآثار إلى كل من البنوك والمؤسسات المالية الداخلية في عمليه الاندماج وهكذا إلى عملاء هذه البنوك من مودعين ومقترضين وعلى إرادتها والعاملين بها والمساهمين فيها وهكذا تمتد إلى الاقتصاد الوطني ككل

أ- ايجابيات الاندماج المصرفي

ان استمرار عمليه الاندماج واتساعها سببه المزايا والمحاسب المتحققة من عمليات الاندماج المصرفي ،أ حيث أن هناك العديد من المزايا ومن أهمها ما يلي :

[1] - رابح عرابة، مرجع سبق ذكره ،ص 202

– **تحقيق وفرات الحجم الاقتصادي الكبير**: يمكنها ان تكون داخليه او خارجية حيث تمكن الأولى من تعمل أعباء التحديث التكنولوجي وكسب أفضل الكفاءات وتحضير برامج التدريب الكفيلة لتطوير وتنويع الخدمات المصرفية إلى جانب تجديد النظم الإدارية وإعادة هيكله الموارد البشرية من معايير الإنتاج وسرعة الانجاز ام الخارجية فالمراد بها تحسين **شروط التعامل مع** سائر البنوك والمراسلين .

الدمج وسيله لنمو التوسع : شراء بنوك قائمة والتوسع في عدد الفروع من أفضل وسائل النمو والتوسع خاصة في حالة عملية فتح فروع جديدة من قبل السلطات النقدية .

– **تعزيز قدرة المنافسة**: حيث بدأت البنوك عباءات البنوك الداخلية خاصة في الدول النامية في منافسة متزايدة وشديدة من البنوك الأجنبية وفي حالة عدم قيام الدولة النامية بالاندماج فان المؤثرات المصرفية في الميل لمصلحة البنوك الأجنبية .

تحقيق الوفارات الإدارية : تؤدي عملية الاندماج إلى توفير الكفاءات الإدارية والتوسع في برامج التدريب للعمالة فينعكس هذا ايجابيا على نوعية الإنتاج وزيادة الإنتاجية

– **النفاذ إلى السوق**: حيث يمكن للشركة المستوحذة زيادة قنواتها التسويقية من خلال الشركات المستحوذة عليها [1]

– **انتقال الذمة المالية** : يترتب على الدمج المصرفي في انتقال الذمة المالية لمؤسسة المصرفية الدامجة التي تحل محلها في جميع حقوقها ويتم انتقالها دون الحاجة إلى تصفية المؤسسة المصرفية المندمجة وسداد ما عليها من التزامات لذا عملية الدمج يجب الوحدات المصرفية المتعثرة و التي تواجه صعوبات ومتاعب ماليه .

[1] – عبد الرزاق سلام ،القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، شاهدة دكتورة تخصص نقود ماليه وبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 02،-2011-2014 ص، ص 188-189

– خلق إستراتيجية دفاعية:يترتب على عملية الاندماج بين الوحدات المصرفية خلق إستراتيجية دفاعية حيث أن الاندماج قد يستخدم كوسيلة لحل المشكلات التي تعاني منها بعض المؤسسات المصرفية سواء كانت مشكله تمويلية أو تسويقية أو تنظيمية بملائمة رأس مال .

الاندماج المصرفي يترتب عليه حماية المؤسسة المصرفية من دمج عدائي من جانب أطراف أخرى لذلك عن طريقة اندماجها طوعا في مؤسسة مصرفية أخرى [1]

ب– سلبيات الاندماج المصرفي :

كما يترتب على الاندماج المصرفي في نتائج ايجابية يمكن أيضا أن يترتب عليه أثار سلبية وتتمثل بعض هذه الآثار السلبية في ما يلي:

- قد يؤدي الاندماج المصرفي إلى نشوء أو ضاع احتكارية تؤدي إلى الحد من الاختيارات المتاحة أمام العملاء وارتفاع معدل الرسوم المصرفية مما ينتج عنه اضطرابات السوق المصرفية .
- قد ينتج عن الدمج محاوله الاستقلال قانون الإدماج المصرفي و التقدميات التي يجز بها للحصول على قروض مسيرة طويلة الآجال بأسعار فائدة تشجيعية
- زيادة ورفع تعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد القومي ككل بحيث أن إفلاس أو تعثر البنك عملاقه يؤدي إلى الكويت ماليه مكلفة [2]

يترتب على الاندماج المصري في أوضاع احتكاريه واجب احتكاريه بما يحملها الاحتكار من مساوئ معروفة حتى أن بعض الحكومات لديها التشريعات التي تمنع الاحتكار .

عدم العناية الخاصة بالعملاء نتيجة لكبر الحجم مما يؤدي إلى انصراف العملاء عن البنك

[1] – مطاي عبد القادر،أبحاث اقتصادية وادارية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد السابع 2010 ص 121 و 124

[2] – عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي في الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء والمتطلبات الإصلاح مرجع سبق ذكره ص 190

بينت التجارب أن الدمج المصرفي في أن المؤسسات المالية والمصرفية المدمجة قد تجد ان الخدمات التي تقدمها لا تتكامل بالقدر الذي كان متصورا من قبل وبالتالي لابد من حذف او تقليص بعض الخدمات التي تتنافس مع بعضها وهذا الحذف و التقليص في هيكل الخدمات يقتضي تقليصا في الهيكل التنظيمي لها .

رابعا :تجربة البنوك الجزائرية مع البنوك الشاملة

إن تطبيق الصيرفة الشاملة بالبنوك الجزائرية من خلال التشريع المصرفي الجزائري سواء من خلال قانون النقد والقرض أو من خلال الآمر 03- 11 الصادر في أوت 2003 المعدل و المقيم لقانون النقد والقرض ما زال يضع حدودا فاصلة تبين ممارسة الوظائف النقدية للبنوك التجارية ووظائف المؤسسات المالية من غير البنوك التجارية والتي تسمح لها بممارسة وتقديم الخدمات الاستثمارية

من جانب أخر بعد أن قانون النقض والقرض0-109 منح للبنوك التجارية صغة البنوك الشاملة إلا أن الملاحظ على عمل هذه البنوك اقتصارها على ممارسة الصيرفة التقليدية نقدية المعتمدة بشكل أساسي على قبول الودائع ومنح القروض وفي مقابل إهمال شبه كلي لما هو متاح من نشاطات مصرفية يمكن ممارستها في ظل صيغة البنك الشامل .

كما نسجل بالإضافة إلى ذلك الفصل الواضح بين نشاطات البنوك التجارية والمؤسسات المالية بسبب ضعف التعامل بالأدوات المالية الاستثمارية العوامل الأجل و هذا يعود الدرجة الأولى إلى ضعف سوق الأوراق المالية مما يفيد روح إلى إبداع والتطورات للنشاط المصرفي على مستوى المحلي وعدم الاستفادة ما ينتجه تنوع النشاط المصرفي والمالي للممارس من طرف المؤسسات المصرفية أو مالية على حد سواء [1].

[1] – بريش عبد القادر، التحرير المصرفي في ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية،شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03 سنه 2005 ، 2006 ص، 175 و 176

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري وقواعد الحكومة المالية

يرتبط النشاط المصرفي ارتباطا وثيقا بإدارة المخاطر التي تعد من صلب الوظيفة المصرفية وعلى هذا الأساس تسعى المصارف للتحوط من المخاطر والتقليل من أثارها إلى حد ممكن وذلك من خلال الاعتماد على التنظيمات والتشريعات المصرفية المنظمة للنشاط أو ما يعرف بإتباع القواعد الاحترازية وهذا الأخير إما بمستوى وطني محلي حيث نجد لكل دولة قواعد منظمة لنشاطها المصرفي او نأخذ طابع دولي من خلال الهيئات والمنظمات العالمية [1]

إن طبيعة النشاط المصرفي في هو العمل في محيط تسوده مخاطر ناجمة عن عوامل داخلية ترتبط بالنشاط وإدارة المصارف او عن طريق عوامل خارجية متعلقة بالبيئة التي تعمل المصارف في ظلها في ظلها فالخطر المصرفي يرتبط بحالة عدم تأكد استرجاع رؤوس الأموال أو تحصيل أرباح مستقبيلة متوقعة هذا ما يستدعي من المصارف من التحوط لمثل هذه المخاطر بطرق عدة لعل أهمها الاحتفاظ بقدر كاف من الموارد والأصول السائلة أو من يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية وبالتالي تكون قابلة للاستخدام في أي وقت بمواجهة المخاطر

تعد الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري خصوص قانون النقد والقرض 90 /10 والأمر المعدلة له سنه 2001 و2003وفي 2010 ساهمت إلى خدمات للتكيف مع بعض متطلبات اتفاقيات بازل المختلفة ،

ذلك أن إنشاء اللجنة المصرفية كأداة لضمان وسلامة النظام المصرفي من حيث التقيد بالقواعد الاحترازية لما لها من اثر على حسن سير النظام المصرفي .

[1] – المادة 08من النظام 03/04 المؤرخ في 2004/03/04 المتعلق بنظام الودائع البنكية

أولا– التأقلم مع اتفاقية بازل 1:

يلزم القانون المطبق على المصارف في المؤسسات مالية في الجزائر بحد أدنى من رأس المال وفق المادة الأولى من النظام 01/90 المؤرخ في 1990/04/07 كما يلي [1]

500 مليون دينار المصارف دون أن يقل عن 33% من حجم الأموال الدائنة أي ما يعادل 7 مليون دولار أمريكي سند صدور النظام

100مليون دينار لمؤسسات المالية دون أن يقل عن 50% من حجم الأموال الدائنة أي ما يعادل 1.4 مليون دولار أمريكي .

وقد تم تعديل هذا النظام بالنظام رقم 01/04 الصادر في04 / 03 /2004 وفقا لأحكام المادة 88 من الآمر 11 /3 0المؤرخ في 2003/08/26 ليصبح 2,5 مليار للمصارف,500 مليون دينار لمؤسسات المالية والمعدل لاحقا بالنظام 04/08 المؤرخ في 2018/12/24 متعلق بالحد الأدنى لرأسمال المصارف 10 مليار دينار و المؤسسات المالية مليار دينار .

تماشيا مع اتفاقية بازل الأولى الخاصة بكفاية رأس المال وتحديد نسبة كوك المقدرة ب 8 % فقد نصت المادة الثانية من التعليمية 94/ 74 الصادرة بتاريخ 1994/11/26 المتعلقة بقواعد الحذر في تسيير المصارف في المؤسسات المالية

كم تم استناد نسبة معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة تطبيقيا للمادة 62 من الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 وذلك بفضل نظام رقم 04/04 الصادرة بتاريخ 2004/06/19 والذي تم اعتمادها إلزاميا سنة 2006 وتهدف هذه النسبة إلى تحقيق توازن استخدامات والمصادر طويلة الأجل بالعملة الوطنية وفق العلاقات التالية .

[1]- Bouyakoub farouk.le système boncaire olgerien* mutation perspectives BADR imjo N2.Mars 2002p6

$$\frac{\text{المصادر طويلة الاجل+الاموال الخاصة}}{\text{العقاريةالحقوق+القيم المنقولة+قروض المساهمة+سندات المساهمة في الفروع+صافي العقارات}} \geq 60\ \%$$

بالإضافة إلى ذلك بعد استعمال تقنية الاحتياطي الإجباري من طرف بنك الجزائر وسيلة يمكن من خلالها الرفع من قيمه الأموال الذاتية القاعدية التي تساعد المصارف على الوفاء بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال وذلك بناء على المادة 62 من الأمر ثلاثة بتاريخ 08/26/ 2003 التي تنص على أنه يجب على كل المصارف التي تعمل في الجزائر أن يكون له حساب جار دائم مع بنك الجزائر لتلبية احتياجات المقارضة . [1]

تبدر الإشارة إلى أن المصارف في الجزائرية لها سيولة معتبرة يمكن تخفيضها بواسطة استخدامات عدة آليات كالاحتياط الإجباري، ذلك أن فائض السيولة المرتفع المسجل خلال سنوات الأخيرة يوجب على الجزائر إتباع مراقبة دقيقة للسيولة المصرفية من اجل تجنب القروض المصرفية غير الناجحة وبالتالي تعد من مخاطر بما فيها مخاطر التضخم ،ومن جهة أخرى يعد تأسيس نظام تأمين الودائع في الجزائر ضمن آليات تطوير الإشراف والرقابة على المصارف

ثانيا– التأقلم مع اتفاقية بازل2

بعد أن تم إدخال تعديلات على اتفاقية بازل الأولى من خلال إضافة إلى كفاية رأس المال كل من الإشراف المصرفي ورقابة السوق وكذلك بعد النجاح الذي سجلته التعليم 94/74 المؤرخة في 29 /11 /1994 والمتعلقة بالقواعد الاحترازية المطبقة في تسيير كل من المصارف والمؤسسات المالية التي مكنت المصارف الجزائرية في مسايرة الاتفاقية الأولى سنة 1994 فان المصارف الجزائرية التي سجلت نسب متجاوزة للحد الأدنى لكفاية رأس المال . حيث سجل البنك الوطني الجزائري نسبة الملاءة 10.12 % سنة 1998 لترتفع الى16.12 % سنة

[1] – المادة 08و09 من النظام 03/04 المؤرخ في 2004/03/04 المتعلق بنظام الودائع البنكية

1999 وسجل بنك البركة نسبة ملاءة عالية سنة 1999 حيث بلغت 33.9% سنة 2003 إلى 21,76% . [1]

فقرار إعادة رسملة المصارف العمومية بناء على النظام 01/04 المؤرخ في 2003/03/04وفقا

لأحكام المادة 88 من الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 سمح للمصارف العمومية بتعزيز قدراتها المالية وبالتالي فإننا نلاحظ أن جميع المصارف تحترم الأدنى المنصوص عليه في النظام 04/01 المؤرخ في 2004/03/04 والمقدر بـ 2,5 مليار دينار للمصرفي كحد ادني ولكن ما يعاب على المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية، أنها لم تأخذ بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية والتي تعد من أهم إضافات لجنة بازل 2 على الرغم من النظام 03/02 المؤرخ في 2002/11/14 المتعلقة بالرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية طبقا لأحكام المادة 62 من الأمر 11/03 المتعلق بقانون النقد والقرض فقد تم إدراج مخاطر التشغيل ومخاطر السوق ضمن الرقابة الداخلية ومواكبة التحولات العالمية يجب إصدار تنظيم خاص بمخاطر التشغيل ومخاطر السوق وهذا ما يتطلب توفر نظام معلوماتي دقيق . وفي إطار التعديلات السابقة والظروف التي أفرزتها ظاهرة العولمة المالية حيث أن الأمر 04/10 المؤرخ في 2010/05/26 عزز مهام بنك الجزائر لتحقيق الاستقرار المالي في بيئة عالميه تعرف اضطرابات ناجمة عن الازمة المالية لسنة 2008 بحيث أن بنك الجزائر مطالب بتفصيل آلية الرقابة التي يخولها اياه لتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة النقدية ومنها استهداف التضخم .

ومن جهة أخرى وتماشيا مع التوجيهات المتضمنة في تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010 فان السلطة النقدية في الجزائر أصدرت بعض الأنظمة منها النظام رقم 04/11 المؤرخ في

[1] – سليمان ناصر، النظام المصرفي في الجزائر وإشكالية بازل ،الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات جامعة شلف أيام 15/14 ديسمبر 2004– مجمع النصوص.

2011/05/24 المتضمن تعريف وقياس وتسيير و وقاية خطر السيولة والنظام 08/11 المؤرخ في 2011/11/28 .

والمتعلق بالرقابة الداخلية خاصة ما يتعلق بمخاطر مثل القروض، التركيز ، معدل الفائدة الاجمالي ، خطر التسوية ..... الخ وذلك بإلزام المصارف والمؤسسات المالية أن تصنع رقابة داخلية ويمتد مجال تطبيق هذه الرقابة الى كل الهياكل والنشاطات الخاضعة لرقابتها بصفة حصرية أو مشتركة وتطبيقا لأحكام المادة 29 من النظام 08/11 المؤرخ في 2011/11/28 الفقرة أ النقطة الثالثة فان المصارف مطالبة بتصنيف زبائنها بالنظر إلى مخاطر تبيض الأموال وتمويل الإرهاب كما يجب المطالبة بالاستعلام عن التحويلات الالكترونية ومصدر الأموال .

فاللكم الهائل من الأنظمة المصدرة هدفها الأساسي التعامل مع إفرازات العولمة المالية .

المطلب الثالث: إستراتجية حوكمة البنوك

يتطلب التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي توفر مجموعة من العناصر الأساسية وتتمثل فيما يلي . [1] .

وضع أهداف إستراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ تكون معلومة لجميع العاملين في البنك :

يصعب إدارة الأنشطة المتعلقة بأي مؤسسة مصرفية بدون تواجد أهداف إستراتيجية ومجموعة من المبادئ للإدارة يمكن الاستيراد بها لذا تقع على عاتق مجلس إدارة البنك وضع استراتيجيات التي تمكنه من توجيه و إدارة أنشطة البنك .

كما يجب عليه أيضا تطوير المبادئ التي يدار بها البنك ويجب أن تؤكد هذه المبادئ أهمية المناقشة الصريحة والآنية للمشاكل التي تعترض البنك أن تضمن هذه المبادئ وضع حد كحدوث

[1] – محمد زيدان ،أهمية، ارساء وتعزيز الحكومة في القطاع المصرفي،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،جامعة شلف،العدد التاسع ،ص 21

الفساد والرشوة ويتطلب الأمر من المجلس الإدارة أن يضمن قيام الإدارة العليا بالبنك بتنفيذ السياسات من شأنها منع أو تقييد الممارسات التي تضعف من كفاءة تطبيق الحوكمة .

- وضع سياسات واضحة في البنك .

يجب على مجلس الإدارة الكفء أن يحدد السلطات والمسؤوليات الأساسية للمجلس وكذلك الإدارة العليا،كما يتعين على الإدارة العليا تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين وفق لتدرجهم الوظيفي .

- ضمان كفاءة مجلس الإدارة [1]

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة إدراكهم للدور المخول لهم في عملية الحوكمة وعدم خضوعهم لأي تأثيرات خارجية أو داخلية، اذ يعتبر مجلس الإدارة المسؤولة الأول عن عمليات البنك وعن المتانة المالية له هما يتحتم عليه مجلس الإدارة متابعة أداء البنك وأن تتوفر لديه المعلومات الكافية حتى يستطيع تحديد أوجه القصور وبالتالي يتمكن من اتخاذ إجراءات صحيحة في الوقت المناسب

- ضمان توفر مراقبة ملائمة أنشطة البنك

من المهم للغاية أن يتضمن الإدارة العليا للبنك مراقبة ملائمة لنشاطاته، على اعتبارها عنصر أساسي في السهر على تطبيق مبادئ الحوكمة داخل هياكل البنك .

- الاستفادة الفعلية من تقارير المراجعين للداخلين و الخارجيين

المراجعون يلعبون دورا حيويا بالنسبة لعملية الحوكمة لذا يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا إدراك أهمية عملية المراجعة والعمل على نشر الوعي بهذه الأهمية لدى كافه العاملين بالبنك واتخاذ كافة الإجراءات التي تتضمن الاستقلالية المراجعين وتمكنهم من رفع تقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة .

[1] – محمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز الحكومة في القطاع المصرفي،مرجع سبق ذكره،ص 22

- **ضمان توافق النظام الحوادث مع أنشطة البنك**

يجب ان تتوافق نظم الحوافز مع أنشطة البنك وأهداف الإستراتيجية والبيئة المحيطة به ويتطلب تحقيق هذا الأمر أن يكون في البنك سلم واضح للمكافآت والحوافز وربطها بالأداء

- **مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة**

لا يمكن تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك بدقة في حالة نقص الشفافية في المعلومات وعدم تمكين أصحاب الصالح و المساهمين والمتعاملين في السوق والزبائن مع الحصول على المعلومات الكافية حول البنك ومدى صحته المالية التي تدعم ثقة البنك مع محيطه لذا فان الشفافية تعد أحد الأسس الرئيسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة

- **دور سلطة الإشراف والرقابة**

يجب أن تكون سلطات الرقابة على دراية ووعي كامل بأهمية الحوكمة وتأثيرها على أداء البنوك كما تعمل بحرص على جعل البنوك تتبنى هذا المبادئ ونظر الأهمية دور السلطات الإشراف والرقابة فقد أكدت لجنة بازل في ضرورة توافر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة والجهاز المصرفي مثل القوانين والتشريعات التي تتولى الدولة إصدارها [1]

[1] – بريش عبد القادر، التحرير المصرفي في متطلبات تطوير الخدمات المصرفية، نيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2005،2006ص 221- 222.

المبحث الثاني: إصلاح الجهاز المصرفي في الجزائر في ظل العولمة

تعتبر البنوك من دعائم الأساسية للتحول إلى اقتصاد السوق ،ولهذا عمدت الجزائر إلى إجراء العديد من الإصلاحيات لتحسين مستوى أداء بنوكها التجارية العمومية خاصة، وان القطاع المالي والمصرفي في يعد من أهم القطاعات و أكثرها استجابة للتطورات الاقتصادية العالمية وأن يكون كذلك على دراية بمتطلبات العولمة وفي هذا الإطار فان النظام المصرفي في الجزائري مطالب بالتكيف مع هذه التحديات سواء على المستوى التشريعي والتنظيمي أو المعلومات نظرا لكون العمل المصرفي ينشط في بيئة المخاطر .

المطلب الأول: متطلبات النظام المصرفي في الجزائر

هناك عده إجراءات يجب اتخاذها لتأهيل المنظومة المصرفية يجب إتباعها وهي كالتالي :

أ- تهيئه البيئة المحفزة على تطوير أعمال المصروف ونذكر ما يلي :

- تطوير البيئة التقنية للقطاع المصرف و إتباع سياسة جبائية محفزة
- توسيع دائرة فتح الحسابات في المصارف وترقيتها من خلال:
- توسيع شبكة الوكالات المصرفية القرعية من اجل تقريب الشبكات المصرفية من المتعاملين الاقتصاديين ذوي الدخول المرتفعة .
- إقامة شبكة لغرف المقاصة وربط الشبكات المشتركة بين المصارف وكذا ربط شبكات الخزينة والبريد والبورصة .
- إلزامية فتح حساب لكل تاجر
- استخدام وسائل الدفع المتطورة مثل بطاقة visa الدولية

ب- توسيع منظومة الخدمات المصرفية وتطويرها وذلك من خلال

- تحسين طرق الاستقبال وتخصيص مصالح خاصة بالاستشارة التي يحتاجها المتعاملون مع المصرف [1].
- احترام الزبائن والأخذ بعين الاعتبار اقتراحاتهم وتلبيتها .

[1] - قطوش ريم، برنامج التأهيل الوظيفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مذكرة ماجستير، تخصص ادارة أعمال ، جامعة سطيف 2008 - 2009

- السرعة في معالجة العمليات وتطبيق سياسة الاتصال الهادف إلى زيادة الطلب على المونتاجات والخدمات المصرفية .تحسين صورة البنك باستخدام وسائل الاتصال كالدعاية والإعلان .
- التحول إلى المصارف الشاملة ذات الخدمات المتنوعة لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية [1] .
- تصميم نظام إعلامي يتلائم مع احتياجات المصرف والزبائن [2]
- مقارنة النتائج مع الأهداف المسطرة ومنح الفرصة للموظفين التعرف أكثر على مؤسستهم وتحقيق أهداف المصرف لأنهم يستشعرون بالانتماء إليه .

ت- الاهتمام بالعنصر البشري :

هناك إجراءات أخرى المقترحة لتأهيل القطاع المصرفي تتمثل في

- التطهير المالي للمصاريف العمومية، وإعادة رسملة البنوك العمومية
- فتح رأس مال المصارف العامة

المطلب الثاني: اتجاه الجهاز المصرفي الجزائري نحو العولمة

بالرجوع للواقع المصرفي الجزائري هناك عده مبررات تلح بشدة على ضرورة إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري ليتأقلم مع العولمة نذكر منها [3]

- الانفتاح المصرفي الدولي نحو العالمية واحترام المنافسة المصرفية .
- الارتفاع المستمر للمعادلات القوائم الدولية والتذبذب المستمر في أسعار الصرف والعملات
- الضغوط التضخمية على ندرة موارد التمويل
- تفاؤل الفرق بين المصارف الاستثمارية والمصارف التجارية
- تطوير تكنولوجية المعلومات والاتصالات يتطلب المواكبة وتحقيق التكامل المصرفي
- زيادة وحدات مصرفية متخصصة وفروع وتواصل عمليات الاندماج المالي والمصرفي بشكل

[1] – زيدان محمد النظام المصرفي وتحديات العولمة، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول نظام ،المصرفي في الجزائر ،واقع وأفاق، جامعة قالمة ص 38

[2] – غلاب بقيمة الدار في زينات، إستراتيجية التكيف البنكي مع تطور المحيط الاقتصادي المتقي الوطني الأول حول النظام المصري في الجزائر في الجزائر وواقع وأفاق يومي 05و06 نوفمبر 2001 جامعة قالمة ص 252 - 253

[3] – جمال جويدان الجمل ، تشريعات مالية مصرفيه، الطبعة دار الصفاء، النشر والتوزيع الأردن عام 2002ص 129

كبير في السنوات الأخيرة وتدخل المصارف مع النشاطات الاقتصادية الأخرى مع تنامي الخدمات والأعمال المصرفية في الاقتصاديات الحديثة.

تعد الإصلاحات الهيكلية هامة جدا في البرامج التي تعدها الحكومة بما فيها الجهاز المصرفي وفي هذا الشأن، فان برنامج التعديل يشترط تطبيقه صندوق النقد الدولي مع الدولة المدنية التي ترغب في إعادة جدولة ديونها وتتمثل في محوريين أساسين هما :

- تقليص أو محو عدم التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية
- إدخال عناصر تكوينية لاقتصاد السوق الذي يعتبر الإطار الملائم لتنمية الاقتصادية مستمرة متوازنة

ان تحديد نسب الفائدة وإعطاء القروض بطريقة إدارية لا تناسب مع تشجيع الادخار وتوجيه الموارد نحو الاستثمار فيجب أن يكون نسب الفائدة القروض مدروسة حسب قانون السوق الموضوعية للتشجيع المستثمرين والمدخرين على السواء هذا ما يستدعي إعادة النظر في المنظومة المصرفية وإعطاء الاستقلالية ومرونة للبنك المركزي لإتاحة الفرصة له للعمل بموضوعية استقلالية وعقلانية أكثر من الوسائل النقدية المعتمدة في برنامج التعديل الهيكلي من بينها تخفيض في قيمة الدينار أمضت الجزائر سنة 1994 اتفاقية الاستعداد الانتمائي مع صندوق النقد الدولي بحيث فرض عليها شروط قاسية ومع عليها الا تطبيقها والاعتماد على نفسها وأما إعادة الجدولة سوى إحدى الشروط المجحفة التي فرضها عليها الصندوق حيث فرضت تحرير التجارة الخارجية عن طريق تخفيض سعر الصرف وإلغاء الرقابة على النقد الأجنبي أو تقليصها إلى حد ادني وتحرير الاستيراد من القيود الخاصة التي جانب إلغاء الاتفاقيات الثنائية التجارية بالاضافة إلى إلغاء تدعيم الأسعار ووجوب تحريرها ويتمثل تعديل التجارة الخارجية في برنامج التعديل الهيكلي في التحقيق من العوائق في أوجه الاستيراد بتحطيم احتكار الدولة مع التحقيق من حده نظام التعريفة الجمركية لكن في نفس الوقت تسع الدولة إلى تشجيع التصدير عن طريق قروض التدعم ونظام ضمان للتصدير الملائم . [1]

وبالناظر للاقتصاد الجزائري نبدة اقتصاد هش وتبعية كبيرة للخارج سواء في تمويل الاستهلاك النهائي للعائلات أو تمويل الاستهلاك الوسيط قصد تمويل الجهاز الإنتاج للتمويل التنمية الاقتصادية للبنلاد لذلك استلزم برنامج الإصلاحات الاقتصادية وضح هندسة جديدة للجهاز

[1] – بن حمودة محبوب ،محاضرات في مقياس "تقنيات مصرفية "كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03سنة 1002

المصرفي والمالي تتماشى ومبادئ الاقتصاد الحر ونص القانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 19 رمضان 1410 هـ الموافق ل 14 افريل 1990 على ضرورة تعديل هذا الجهاز وإعداة النظر في نظام مؤسساته بهدف إقامة قطاع مصرفي ومالي متنوع و متطور يقوم على أساس علاقات جديدة مع مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعيش مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق الذي يعني دخول مصارف أجنبية منافسة وعن تكتسي الإصلاحات الاقتصادية الجارية مصداقية حقيقية لدى الشركاء المتحملين إلا إذا تخلص القطاع المصرفي من الحصار الذي يطوفه [1]

بإصدار هذا القانون الجزائر في مسار التحرير اقتصادها عن طريق تعديل ذات إرادي فحاول هذا القانون توقيف بين أجهزة التسيير النقدي وأجهزة الإنتاج وتصور دور ومكانة المنظومة المصرفية في التنظيم الجديد للاقتصاد الوطني بتنسيق عمل مختلف السلطات النقدية في السلطات العمومية وأصبح على الدولة ضرورة إجراء تعديلات سياستها الاقتصادية الوطنية لما يتماشي وتوجهات المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة في السلع الزراعية وتحرير تجارة الخدمات المالية التي تتضمن العمل المصرفي .

تسعى المنظومة العالمية لتجارة في تحرير قطاع التجارة على المستوى العالمي لتبني سياسة تحرير الخدمات المصرفية، فقط اتجه الأمر نحو حماية هذا القطاع من خلال عدم التفرقة أو التمييز بين المؤسسات الأجنبية والمؤسسات الأجنبية والمؤسسات الوطنية في أداء هذه الخدمات [2]

إن تغيير الأداء والعمل المصرفي كانعكاس للعولمة فقد تضخمت الأعمال بدخولها في مجالات أخرى جديدة مثل قيام المصرف بفتح شركاء التأمين او الممارسة أعمال الاستثمار فأصبح الحديث جاري عن المصارف الشاملة التي تعتبر تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنوع مصادر التمويل وتعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف مواردها وتضخ وتمنح

[1] – احمد علي دغيم ،اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد "الطبعة مكتبية مديولي مصر، 198ص 54

[2] – طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على العمال البنوك، الطبعة الدار الجامعية،مصر 1999 ص 65

الائتمان المصرفي لجميع القطاعات معنى هذا أنها المصارف غير متخصصة تقوم على إستراتيجية التنوع في كل الأنشطة الاقتصادية

المطلب الثالث :آليات تكييف الجهاز المصرفي في الجزائر مع متطلبات العولمة

يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري إلى آليات خاصة للاندماج في النظام المالي العالمي وواجهة عمليات تحرير تجاره الخدمات المصرفية والعولمة المالية وذلك بهدف تعظيم الآثار الايجابية وتقليل الآثار السلبية للعولمة المالية إلى اقل درجه ممكنة وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية وذلك من خلال حملات من الإجراءات نذكر منها [1]

توسيع قائمة المنتجات في الخدمات المالية قصدت متطلبات المواطنين

التقليل من ظاهرة السير والعلاقات الخاصة مع الزبائن ،واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم .

- تكثيف البيئة المصرفية بمضاعفة عدد المصارف الخاصة والعمومية المحلية والأجنبية ،لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة والتنافسية .
- تطوير دعامة المواصلات لكي تنتقل المعلومات والمعطيات بشكل أسرع وأوثق سواء محليا أو عالميا واستخدام تقنيات الإعلام الآلي .
- التحول الى البنوك الشاملة من خلال تنويع البنوك لخدمتها كخطوة أولى نحو مواجهة المناقشة المصرفية العالمية .
- تقوية قاعدة رأسمال البنوك الوطنية وزيادة عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك الوطنية أو الأجنبية لمواجهة البنوك العملاقة في السوق المصرفية [2]

[1] – مشروع التقرير حول : الظرف الاقتصادي والاجتماعي للاسداسي الأول من سنة ،2001 الدوري العامه 19 نوفمبر 2001 الصفحة 62 و 63

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك ،الدار الجامعية 2003،2002 مصر ص 116

- الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري من خلال نظم تدريبية متطورة وتطوير أدائهم في مجال استيعاب المستجدات المصرفية،والاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية في هذا المجال .
- التعامل مع الابتكارات المصرفية الحديثة المتمثلة المشتقات والعقود المستقبلية وعقود الاستثمار مثل عقود الاختيار ومقايضة الاختيار ومقايضة الأوراق المالية والمبادلات .
- إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف المحلية وخاصة الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبرى يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة وبتكلفة تنافسية .[1]
- توسع قاعدة ملكية لمصارف لجعل ادارتها مسؤولة أمام شرائح أوسع من المساهمين وتقليل ملكية القطاع العام فيها
- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية سلبيات التزاماتها الحاضرة والمستقبلة في عالم تتسم فيه حركه رؤوس الأموال بسرعة فائقة
- التوجه نحو الاندماج الإقليمية كخطوة أولى نحو الاندماج في النظام المالي والمصرفي العالمي
- رفع مستوى أداء وإدارة المخاطر واختيار انصل الوسائل وانسبها لعلاج الأزمات المصرفية والمالية.
- الالتزام بمقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي من اجل مواجهة المخاطر المصرفية وإدارتها
- الرقابة الوقائية وتعني استخدام طرق أفضل من مجرد مراقبة وتتبع أعمال البنوك التجارية وزيادة القدرة على التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من أثارها السلبية على الجهاز المصرفي .
- عقلانيه تسيير البنوك وذلك من خلال فصل وظيفة المدير العام عن وظيفة الرئيسية مجلس الإدارة بهدف تقوية الرقابة الداخلية للبنوك، الى جانب تكوين مدراء مدراء محترفين مخصصين لهذه الوظيفة مع الأخذ بعين الاعتبار مهاراتهم و خبرتهم وليس على أساس اعتبارات سياسية وشخصية

[1] – كريم النشاشبي ،الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي واشطن 1998 ص 16.

- إجراء إصلاحات عميقة لنظام الحوافز والمكافأة الخاصة بمسيري ومديرى القطاع بطريقة تجعلهم يستفيدون من حوافز مالية، لكن بالقابل يجب عليهم أن يتحملوا المسؤولية في حالة عدم الانضباط في التسيير والمراقبة .
- تحسين الشفافية والإفصاح وتطوير نظم المحاسبة لتتناسق مع النظم والمعايير العالمية
- تفصيل عملية خصوصية القطاع المصرفي من أجل ضمان أداء وفعالية أكبر .
- وعموما يمكن القول أن متطلبات العولمة المالية والتطورات الاقتصادية الحديثة إصلاح الأنظمة المالية والمصرفية لإتاحة الفرصة كحركة رؤوس الأموال محليا ودوليا واستغلالها أحسن استغلال وهما يجعل الجهاز المصرفي الجزائري أمام تحد كبير لايقتصر على تطوير البيئة والتكنولوجية فقط بل الإدارية أيضا وتعزيز الموارد البشرية لان الصناعة المصرفية الحديثة أصبحت عال من التطوير والاحتراف [1]

[1] – عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانية التحكيم ،عدوي الأزمات المالية دار الفكر الجامعي ، مصر سنه 2004 ص 76.

المبحث الثالث : انعكاسات العولمة على النظام المصرفي

إن التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر و الانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم ومنها الجهاز المصرفي الجزائري، مع العلم بأن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي في قد تكون ايجابية وقد تكون سلبيه وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على الإدارة الجهاز المصرفي في تعظيم الايجابيات والتفكير الآثار السلبية عند ادني مستوى .

المطلب الأول: الآثار الايجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية على الجهاز المصرفي

قد تكون أثار العولمة الاقتصادية على الجهاز المصرفي في ايجابية أو سلبية حسب إدارة الجهاز المصرفي الجزائري وبالتالي يمكن الإشارة إلى عدد من الآثار نذكر منها :

أ– إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية

نتيجة التغيير في أعمال البنوك والتوسع في مساحتها ونطاق أعمالها المصرفية أخذت البندق نتيجة إلى أداء الخدمات المصرفية والمالية لم تكن تقوم بها من قبل وينعكس ذلك على ميزانيات البنوك ،كما انخفض أيضا النصيب النسبي للودائع إلى إجمالي خصوم البنوك، إن اثار العولمة على الجهاز المصرفي لم يقف على إعادة الخدمات المصرفية، بل امتد بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين في مجال الخدمات التمويلية، مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجاري على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية [1]

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، العولمة والاقتصاديات البنوك ،الدار الجامعية مصر 2001 صفحه 51

- **تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية**

يشمل هذا التنويع في الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل،اصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والإقراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، ثم الى تنويع القروض الممنوحة، إنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق والتاريخ أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية،الأقدام على مجالات الاستثمار جديدة واقتحامها مثل أداء أعمال الصيرفة الاستثمارية، وتمويل عمليات الخصوصة على مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي والإيجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية .

- ضرورة الالتزام بمقرارات بازل

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء عوامل خارجية أو داخلية و أصبح لازما على البنوك ان تحتاط للمخاطر بعدة وسائل أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات واتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ اقراره سنة 1988 وأصبح إلزاما على البنوك الالتزام به معيار عالمي [1]

وقد أجرت التعديلات في مقرارات لجنة بازل الأولى ما يعرف بلجنة بازل 2 وهذا المقترح الجديد ينتظر أن يشكل حجر الزاوية في عملية الهندسة المالية الدولية الجارية حاليا ويتمثل هدفه الأساسي في تعزيز و أمان وسلامة النظام المالي الدولي .

- احترام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير نجارة الخدمات :

[1] – السيد ياسين مفهوم العولمة ، العرب والعولمة،مركز الدراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية بيروت 1998 ص 28

مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية GATT في جولة أوروغواي 1994 واتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية 03 اتجاهات رئيسية [1]

- ✓ المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في السوق المحلية أو العالمية .
- ✓ المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .
- ✓ المنافسة مابين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية .

هذه الاتجاهات أدت إلى اشتداد المنافسة في السوق المصرفية في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء ومن المتوقع أن تستمر المنافسة مع دخول شركات التأمين وشركة الأوراق المالية و مؤسسات الوساطة المالية إلى جانب البنوك ورغبة في تقديم الخدمات المالية المرتبطة بالنشاط المصرفي .

- الاندماج المصرفي

أحد أثار العولمة هو ما يحدث حاليا من موجة اندماجات مصرفية بين البنوك الكبيرة والصغيرة والبنوك الكبيرة وبعضها البعض ، وعملية الاندماج من كثرتها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم وبشكل عام فان الاندماج المصرفي هو اتحاد أكثر من بنك واحد أو ذوبان كيان مصرفيين أو أكثر في كيان واحد وللاندماج دوافع كثيرة أهمها تحقيق وفرات الحجم ودوافع التوسع وتحسين الربحية في إطار تحرير الخدمات المصرفية ولقد بدأت الجزائر تتأثر بهذا الاتجاه والتوافر مقومات نجاح الاندماج في المصارف الجزائرية ينصح إجراء الدراسة الواعية المتأنية في كل الأحوال لان هناك حدود وتكاليف لعمليه الاندماج [2]

---

[1]- GATT.generel.agreement on torhffs and trade p 243-242

[2] – مرابط آسيا،العولمة الاقتصادية وأثارها على الجهاز المصرفي،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية،واقع وتحديات،جامعة شلف،14سنة 2004/12/15

تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك مع تزايد العولمة المقرونة بالتحرير المالي والمصرفي في زادت عملية غسيل الأموال القذرة وهي تقدر حاليا حوالي 2 % من الناتج المحلي العالمي ومصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي وهذه الأنشطة تتمثل في المخدرات الرشاوى، الاختلاسات ،القروض المصرفية المهربة ،و يستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال ، وقد بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة من خلال الحكومات والمنظمات المختلفة مجموعة الدول السبع الكبرى .

- ضعف التحكم في السياسة النقدية

أدى حدوث الأزمات في الجهاز المصرفي إلى عجز البنوك المركزية عن إنقاذ العملة الوطنية من التدهور والانخفاض [1]

المطلب الثاني : الآثار المتوقعة من تحرير الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري

يوجد أثار سلبية وأخرى ايجابية

أولا: الآثار السلبية المتوقعة

على ضوء الجدل السائد في البلدان التي تستعد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمرتبطة لموضوع إستراتيجية المواجهة، وانطلاقا من واقع وطبيعة هيكل الجهاز المصرفي في الجزائري اختلفت التوقعات حول الانعكاس اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري والتي تنصب حول الجوانب التشاؤمية وبناء على ذلك تتوقع أثار سلبية على منظومتنا المصرفية تتمثل في [2]:

[1] – عبد الحميد عبد المطلب،العولمة واقتصاديات البنوك ،مرجع سبق ذكره ص 53

[2] - زيدان أحمد ، دور التسويق في القطاع المصرفي، شهادة دكتوره تخصص نقود مالية وبنوك جامعة الجزائر 03 2003-2004 ص274

- التخوف من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية
- إن الواقع يشير إلى أن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة لانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها، وتواضع خدماتها بمقارنه مع البنوك الخاصة و الأجنبية المنافسة

إن تحرير تجاره الخدمات المصرفية كما يعينه إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية قد يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية الكلية للدولة ، وبالتالي على سياسات التنمية عند وجود أشكال المنافسة الضارة، حيث انه هناك مجالات رئيسية في السياسات الاقتصادية يمكن أن تتأثر بهذا التحرير مثل الرقابة على النقد و السياسة الائتمانية .

- يمكن لتحرير تجارة الخدمات المصرفية تخفيض دعم البنوك لبعض المؤسسات والصناعات التي تضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الدولة .
- إن تحرير الخدمات المصرفية والمالية يؤدي إلى تزايد اقتحام المؤسسات غير المصرفية،لمجالات العمل المصرفي،مما يثير قضية تحديد المؤسسات التي يمكن اعتبارها ضمن الجهاز المصرفي والتي يتعين إخضاعها لرقابة وإشراف بنك الجزائر .

ثانيا: الآثار الايجابية

كما نتوقع أن يؤدي انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أثار ايجابية على منظومتنا المصرفية تتمثل في : [1]

- إن ارتفاع حدة المنافسة في ضل السوق المصرفية مفتوحة يؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات و ما يتبع ذلك من رفع كفاءة الحضارة المصرفية .

[1] – زيدان احمد، دور التسويق في القطاع المصرفي في مرجع سبق ذكره ص 275

- إن تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية تسوف يساعد على الاستفادة من نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة المتطورة إلى الدول النامية ومنها الجزائر بما يمكنها من مسايرة التطورات العالمية.
- يؤدي تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك العمومية وتطوير النظم الإشرافية من جانب السلطات الإشرافية عن طريق الملاءة المالية، ومدى تحقيق معدل كفاية رأس المال في ضوء الاحتكاك والتواجد الأجنبي، ودعم الأساليب الرقابية على البنوك لضمان السلامة المصرفية ، وهو ما يزيد قدرة البنوك العمومية على مواجهة العولمة المالية – ان تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى تخفيض الخدمات المصرفية و تحسين مستوى وجوده تلك الخدمات وتطويرها باستمرار
- كما أن تحرير الخدمات المصرفية يزيد من رفع مستوى أداء وإدارة المخاطر لدى البنوك العمومية واختيار أفضل الوسائل وانسبها لعلاج الأزمات المصرفية والمالية
- إلى جانب ذلك فان تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى تنويع وتطوير الأدوات المصرفية وتطوير نظم وأساليب العمل في مجال الخدمات المصرفية والمالية
- يؤدي تحرير الخدمات المصرفية والمالية إلى الإسراع، في تجسيد الإصلاحات المصرفية تماشيا مع التطورات العالمية لتمكين البنوك من الوصول إلى المستويات العالمية .

المطلب الثالث : متطلبات إستراتيجية المصارف في الجزائر في ظل العولمة

من اجل تكييف مؤسساتها مع متطلبات الأوضاع العالمية وما تفرضه العولمة على الجزائر أن تقوم بخطوات ثانية ومحكمة واخذ تدابير علاجية سريعة وشاملة تخص القطاعات الفاعلة في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بالقطاع المالي الذي يعتبر حجر الأساسي والمصدر الرئيي لعمليات المشاريع الكبرى و فيما يلي بعض الاستراتيجيات الواجب إتباعها من اجل التصدي لضغوطات العولمة [1]:

[1] - المعطي الله خير الدين، المعلوماتية والجهاز المصرفي حتمية تطوير الخدمات المصرفية ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية وتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف 14 ، 2004/12/15،ص 16

بناء محيط ملائم بالمؤسسات :

لا تستطيع المصارف في الجزائرية بمفردها رعاية جميع المتطلبات اللازمة التي توفر أساليب أخرى للتمويل إذ يجب قيام المؤسسات بدعم بعضها البعض لقيام أسواق مالية وصناديق الاستثمار كما أن هناك ضرورة ملحة لإقامة عدد من الترتيبات المؤسساتية وتسهيلات والتأمين بناء محيط مؤسسي ملائم وشبكات خاصة ربط واتصال الدعم وتقوية البنوك .

- **زيادة حدة المنافسة :**

إن دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المحلية تترجم الدور الفعال للمصارف الجزائرية ومع استقرار الحالة المالية يفترض على المؤسسات البنكية السعي أكثر الى تطوير خدماتها تماشيا مع ما تفرضه الظروف الراهنة وكذلك تطوير شبكاتها ورفع أدائها وزيادة كفاءتها وتحسين جودة منتجاتها والسعي الى وسائل الاندماج ونهج البنوك الشاملة لمواجهة المنافسة والحادة للبنوك الأجنبية وبالتالي فان بقاء المصارف الجزائرية في ظل تحرير التجارة وتداعيات العولمة مرهون بقدرتها على التطوير .

- **بناء جسور وتكوين تحالفات إستراتيجية :**

تقوم الابتكارات التكنولوجية، بدور مهم في التكامل المالي بين مختلف الهيئات ومؤسسات من خلال المراسلات الالكترونية ومع هذا الضغط يتعين على المصارف الجزائرية مراقبة التطورات حتى تتمكن من العمل في الأسواق العالمية وذلك بتكوين تحالفات إستراتيجية مع بنوك أخرى وإقامة جسور بين المصارف المحلية والإقليمية بغرض إحداث كتلة قوية لمواجهة العالم الخارجي .

- **الارتقاء بالعنصر البشري :**

يعد العنصر البشري من الدعامات الأساسية الارتقاء بالأداء المصرفي فمهما تنوعت مصادر الكفاءة يظل العامل البشري أهمها وبالتالي وبغرض مواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا المصرفية يجب تطوير قدرات العاملين وإمكانيات استيعابهم في مجال الخدمات [1].

[1] - المعطي الله خير الدين، مرجع سابق،ص17

المصرفية كما يتلائم تقديم أحسن للخدمات واستخدام أفضل الموارد وذلك في إطار التدريب والتكوين والاحتكاك بالخبرات الأجنبية في مجال البنكية الحديثة .

- **زيادة حجم المصارف الجزائرية**

يعتبر حجم المصارف احد أهم المتغيرات في تحديد كفاءة المصرف كما انه كلما كبر حجم المصرف كبرت معه قاعدته الرأسمالية التي تحدد مركزه للتمويلي ، مما يعكس السمعة الجيدة والحالة المريحة له ويدعم التزام المساهمين بأعمالهم التجارية وبذلك على المصاريف الجزائرية السعي إلى جمع أموال إضافية لزيادة رأس المال لتقليل المخاطر لأقل حد ممكنه وزيادة مستوي الكفاءة والتعامل بقدر اكبر من الفعالية في الأسواق بفضل زيادة حجم عملياتها حيث يعتبر حل الاندماج أحسن خيار في هذا الصدد .

- **تشجيع الابتكار والهندسة المالية**

تزداد الأسواق المالية تطورا ومنافسة شديدة وتتضح ذلك جليا من خلال الابتكارات المتجددة والمعاملات السريعة الشيء الذي يجبر المصارف الجزائرية على تطوير أدواتها التي لازالت كلاسيكية وبطيئة لذا لابد من عنصربين أساسي هم الابتكار والهندسة المالية وهذا بالاهتمام أكثر بمجال الإبداع الابتكار بإنشاء عقود معاملات ماليه جديدة تتلائم احتياجات السوق المحلية [1]

- **تطبيق الحركة الحوكمة في الجهاز المصري في الجزائري**

إن قضية الحوكمة لم تكن مطروحة للنقاش في الجزائر حتى أن هذا المصطلح لم يلقى الانتشار الواسع من المسؤولين وأجهزة الإعلام لكن بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على ضرورة تبني مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكل في إدارة الاقتصاد أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات وفيما يتعلق بمدى تبني تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية فإنها مازالت لم تصل إلى المستوى المطلوب أو في مرحلتها الأولى رغم وجود

[1] – عبد المنعم محمد الطيب ، العولمة وأثارها الاقتصادية على المصاريف، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع والتحديات ،جامعة الشلف 14- 15 ديسمبر 2004 ص 28

بعض الدلالات والمؤشرات التي توحي ببداية إدخال هذه المبادئ في إدارة المنظومة المصرفية الجزائرية وهذه الدلالات تتمثل في.[1]

- أصبح مسيري البنوك يتم على أساس الكفاءة العلمية
- تمكن الجهاز المصرفي من آليات التحكم الخارجي والتي تتمثل في الهيئات الرقابة الخارجية أي تلك المتمثلة في اللجنة المصرفية و إعطائها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك .

المتمثلة في اللجنة المصرفية وإعطائها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك

كما نشير إلى ضرورة إتباع استراتيجيات أخرى لا تقل أهمية عن سباقاتها تتمثل في ضرورة مواجهة المنظومة القانونية التي تحكم الجهاز المصرفي وتفعيل تطبيقها في الميادين والاهتمام بالعنصر البشري وإعادة تأهيله إضافة إلى الإسراع في تحديث أنظمة الدفع وتشجيع عودة البنوك إلى التخصص وتأهيل المؤسسات المساعدة على العمل المصرفي بما في ذلك السوق المالية

[1] – عبد القادر يريش ،قواعد تطبيق مبادئ الحكومة في المنظومة المصرفية الجزائرية مع الإشارة إلى حاله الجزائر مجله الإصلاحات الاقتصادية والإدماج في الاقتصاد العالمي المدرسة العليا للتجارة الجزائر العدد 2006/01ص 12

خلاصة الفصل :

سمحت لنا دراسات هذا الفصل من الوقوف على أهم عناصر استراتيجية عمل البنوك الجزائرية لمواجهة تحديات العولمة، فقط أصبح من الضروري على البنوك الجزائرية في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها المجال المصرفي وضع إستراتيجية عمل تمكنها من تغطيم تعظيم الاستفادة من ايجابيات التحديات الراهنة، وبالمقابل العمل على التقليل من حدة السلبيات والمخاطر التي يفرزها التطور المصرفي في نشره مجالاته وتخصصاته وفي هذا النطاق تتوفر للبنوك الجزائرية والجهاز المصرفي ككل العديد من الخيارات وإمكانيات التي تسمح بتحقيق والمتمثل في ضمان الإستراتيجية وحجز مكانه لها ضمن المنافسة العالمية .

ولعل من أهم هذه الخيارات تبني فلسفة البنوك الشاملة من خلال تشجيع البنوك العاملة في القطاع على ممارسة مختلف الأنشطة المعرفية الاستثمارية والمالية التي تمنح فرصه تحقيق أرباح ونتائج أفضل، كما تتوفر البنوك الجزائرية على خيار الاندماج المصرفي لتعزيز وتقوية مراكزها المالية، ويكتسي مجال تحديث ومعرفة و عصرنة نص نظام الدفع والمعلومات داخل الجهاز المصرفي أهمية قصوى للارتقاء بمستوى الأداء المصرفي للبنوك الجزائرية إلى الأحسن ،ومن المتعارف عليه أن إدارة المخاطر هي في صلب الوظيفة المعرفية منذ ظهورها إلى أن هذه الإدارة قد تعاظم دورها حديث نتيجة تطور النشاط المعرفي .

خـــاتـــمـــة

عند اختيارنا دراسة موضوع العولمة الاقتصادية وتأثيرها على النظام المصرفي كان هدفنا الأساسي يتمحور حول إبراز التحديات التي أصبحت تواجه البنوك الجزائرية في ظل التطورات التي أصبحت تميز البيئة المصرفية العالمية، وما هي الآليات التي يمكن إتباعها لمواجهة تلك التحديات، وكيف يمكن تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية وبخاصة بعد انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي ،وما هو الدور الذي يجب أن تلعبه البنوك الجزائرية لتسهيل الاندماج الاقتصاد العالمي.

ويعد التوجه الى تبني سياسة عولمة المصارف ومن بين هذه المتغيرات التي شهدتها الساحة المصرفية العالمية وقد صاحبها بروز تطورات اقتصادية عالمية كان من أهمها تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية وزيادة دور الشركات متعددة الجنسيات والتطورات التكنولوجية وخاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال باستخداماتها في المجالات المالية والمصرفية،كل هذه التطورات أفرزت وعمقت ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها الاقتصادية والمالية .

1- اختبار الفرضيات

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع من خلال الدراسة التفصيلية التي ضمناها في مختلف فصول و أجزاء البحث، توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن تبني سياسة عولمة مصرفية فرضته التطورات الاقتصادية العالمية، خاصة موجة التحرير الاقتصادية والمصرفي التي شملت الاقتصاديات الاشتراكية التي تبنت تحول نحو اقتصاد السوق .
- لعبت العولمة الاقتصادية بمختلف أبعادها دورا بارزا باتجاه المزيد من التحرر وترابط اقتصاديات دون العالم .
- إن تبني الجزائر سياسة التحرير المالي جاء في سياق الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المصرفية التي تم مباشرتها مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، بهدف التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى تبني آليات الاقتصاد السوق ،وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

- بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجال الإصلاحات المصرفية إلا أنها لم يكن لها انعكاسات على تحسين أداء البنوك الجزائرية وتحسين خدمات المصرفية المقدمة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية نسبيا .
- بالرغم من هذا التأخر إلى أنه لا ننكر وجود اهتمام بتطوير جودة الخدمات المصرفية وتحفيز البنوك على إدخال التكنولوجيا ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة .

- هناك جملة من التحديات الداخلية والتي تمثل أهم أوجه القصور والضعف التي تميز البنوك الجزائرية حد تقليدية وتتمحور أساسا حول الوظيفة التقليدية وهي وظيفة الوساطة المالية (جمع الادخار ومنح القروض) ، فالبنوك المحلية ليس باستطاعتها منافسة البنوك العالمية وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- الطبيعة العمومية لملكية البنوك جعلها تتمتع باحتكار النشاط المصرفي، وما ترتب عنه من نقص روح الابتكار والتطوير والمنافسة.
- تعاظم حجم القروض المتعثرة نتيجة السياسات الانتمائية غير السليمة .
- التأخر الشديد في نظم المعلومات والدفع، وضعف استخدام الصيرفة الالكترونية .
- بالإضافة إلى هذه التحديات الداخلية للبنوك الجزائرية والتي تعكس جوانب الضعف الهيكلي الذي تتميز به المنظومة المصرفية الجزائرية هناك جملة من التحديات الخارجية التي رفضتها تغيرات البيئة المصرفية على مستوى العالمي منها على وجه الخصوص :
- تحديات تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، خاصة وان الجزائر على وشك الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يتطلبه من تحرير كافه الخدمات بما فيها الخدمات المالية والمصرفية .
- تحديات مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية و مطابقة المعايير المصرفية الدولية .
- تحدي تغيير طبيعة الخدمات المصرفية وظهور الخدمات المصرفية الجديدة كالمشتقات المالية والمعاملات المصرفية الالكترونية، وما يترتب عن ذلك من تزايد المخاطر المصرفية.
- تحديات انتشار ظاهرة غسيل الأموال واستخدام البنوك كقنوات لذلك .

ولمواجهة هذه التحديات أصبح من الضروري على البنوك الجزائرية تبني استراتيجيات التالية:

1- التوصـــــيات:

- تبني فلسفة البنوك الشاملة لتنويع الخدمات وتنويع أنشطتها

كم يعد التوجه نحو الاندماج بين البنوك الجزائرية احد الخيارات التي يجب تبنيها لمعالجة مشكلة ضعف قاعدة رأس المال وزيادة القدرة التنافسية .

- وأصبح من الضروري تحدث عصرنا نظام الدفع بالبنوك الجزائرية وتعميم باستخدام وسائل الدفع الالكترونية وتوظيف استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال .
- إن الاهتمام بإدارة المخاطر ونظم الإنذار المبكر للازمات مع من الأسس الرئيسية التي يجب اعتمادها في البنوك الجزائرية لمواجهة الضغوط التنافسية الناتجة عن سياسة التحرير المصرفي .

يعد تبني آليات ومعايير التسيير الحديثة وخاصة فلسفة إدارة الجودة الشاملة من بين أهم مداخل تطوير جودة الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنفسية البنوك الجزائرية .

- تعميق الإصلاحات المصرفية تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية.
- ضرورة مواكبة البنوك الجزائرية المعايير الدولية في ما يتعلق بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر.
- تشجيع عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك العمومية الجزائرية لتدعيم قاعدة رأس المال ولتمكينه من القدرة على المنافسة .
- تحديث عصرنة منظومة المصرفية الجزائرية وذلك من خلال دعم اكتساب التكنولوجيا وتحديد طرق التسيير وخاصة إدارة المخاطر .
- الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التأهيل والتدريب المستمر.
- تحديث و عصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية ، والإسراع في تطبيق نظام المقاصة الالكترونية وتآلية نظام الدفع .
- تنويع الخدمات المصرفية والاهتمام بجودة الخدمة المصرفية والوصول إلى إرضاء رغبات الزبائن .
- ضرورة الاهتمام بالتسويق المصرفي و تطبيق مبادئه في البنوك الجزائرية.

- إدخال مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تسيير البنوك الجزائرية، وذلك وفق المعايير القياسية العالمية للجودة في قطاع الخدمات المصرفية .

2- آفـــــاق البـحث :

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بان هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي :

- اثر جودة الخدمات المصرفية على زيادة القدرة التنفسية للبنوك الجزائرية
- إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين جودة الخدمات المصرفية ودعم القدرات التنافسية للبنوك الجزائرية .
- دور التكنولوجيا في تطوير الصناعة المصرفية .
- أهمية العنصر البشري في المزيج التسويقي المصرفي .
- انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على النظام المصرفي .

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب:

- إبراهيم توهامي،العولمة والاقتصاد الغير الرسمي الجزائر.دار الهدى للطباعة والنشر،2004.
- أحمد على دغيم،اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد الطبعة مكتبة مديولي،مصر،1989.
- السيد يس، مفهوم العولمة،العرب والعولمة مركز الدراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية بيروت 1998.
- الطاهر لطرش،تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الرابعة الجزائر .
- بن على بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية 2004.
- جمال جويدان الجمل، تشريعات مالية مصرفية، الطبعة دار صفاء،النشر والتوزيع عمان 2002.
- حسين لطيف عاظم الزبيري العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث الامارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي الطبعة الولي 2000.
- خليل حسين ، النظرية والمنظمات العالمية، البرامج والوكالات المتخصصة، دار المنهل لبنان 2010.
- رشيد صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة وتطويرها،دور الجهاز المصرفي المصري، دار النعضة العربية سنة 2000 ص122.
- رمزي زكي،العولمة المالية ، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولي مصر 1999.
- زياد رمضان ومحفوظ جودة، اتجاهات المعاصر في إدارة البنوك،دار وائل للطباعة والنشر عمان 2000.
- سامر بطرس جلدة،النقود والبنوك،دار البداية، عمان 2008 .
- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية مصر،الدار المصرية اللبنانية 2005.
- سمير صارم، معركة سيانل حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر الطبعة الاولى سوريا 2000.
- سمير محمد عبد العزيز " التكتولات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة،مصر، المكتب العربي الحديث 2006.
- سمير أمير، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة ما يولي 2004.

- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1988.
- عبد الله،نعمة جعفر،محاسبة المنظمات المالية، دار حسين، عمان، سنة 1996.
- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الطبعة الدار الجامعية،مصر 1999.
- عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانية التحكيم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي مصر 2004.
- عبد المطلب، عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية بدون طبعة،مصر،2000 ص18-19
- عزيز العكيلي،الوسيط في الشركات التجارية،دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن،2007.
- غول فرحات الوجيز في اقتصاد المؤسسة، الطبعة الأولي الجزائر،دار الخلدونية للنشر والتوزيع 2008.
- محمد السيراتي، لمنظمات الاقتصادية الدولية،دار الفكر الجامعي، مكتبة المرورة جامعة أم القرى السعودية.
- محمد صفوات قابل، الدولة النامية والعولمة ، الدار الجامعية،مصر 2004-2003 .
- محمد عابد الجابري،قضايا في الفكر المعاصر، بيروت، مركز الدرسات الوحدة العربية 1997.
- محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2006.
- محمد حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 1996.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان 2006.
- ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة،دار المحمدية العامة، الجزائر 2003.
- يسرى الجوهري، دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية، منشأة المعارف، مصر 1975.

ب- المجـــلات والتقـــارير:

- أحمد عبد الرحمان، العولمة مظاهرها ومسبباتها ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 26الكويت1998 .

– اسماعيل صبري عبد الله،الكوكبة "الرأسمالية العالمية ،مرحلة مابعد الامبريالية ، مجلة المستقبل العربي العدد 222 السنة 1997.

– جيلالي عجة " اصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في ظل التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا الشلف العدد 04، السنة 2004.

– دافيد درسكال ترجمة محمد حسن يوسف" ما هو الصندوق النقد الدولي" مجلة صيد الفوائد الجامعة الأمريكية، مصر،ثم التحديث في أوت 2003.

–رابح عرابة،دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة مصر مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس .

– صندوق النقد الدولي، من اجل اقتصاد عالمي أكثر أمن واستقرارا، التقرير السنوي 2013.

– عبد الخالق عبد الله " العولمة " بدورها، فروعها وكيفية التعامل معها ، مجلة عالم الفكر المجلة 28 العدد01 ربيع 1998.

– كريم النشناشي،الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق،صندوق النقد الدولي واشنطن 1998.

– محمد زيدان أهمية، ارساء وتعزيز الحكومة في القطاع المصرفي،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف العدد التاسع.

– مشروع التقرير حول، الطرق الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول سنة2001 الدورة العامة 19 نوفمبر2001.

– مطاي عبد القادر،أبحاث اقتصاديات وإدارية كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد السابع جوان 2010.

- ناصر سليمان، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف العدد 06-السنة 2006.

- ياسر لحويشي،قانون الدولي الاقتصادي، الجزء الثاني،منشورات جامعة سوريا 2007.

ج- الرسائل و المذكرات:

- باريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوره في العلوم الاقتصادية جامعه الجزائر 03 سنه 2005 / 2006.
- عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر03 2012/2011.
- عرابة رابح، التسويق البنكي وآفاق تطبيقية في المؤسسة البنكية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق،حالة القرض الشعبي الجزائري،مذكرة دكتوره تخصص علوم التسيير جامعة الجزائر03 سنة 2009-2010.
- على بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية مذكرة دكتورة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 03 السنة 2006/2005.

- زيدان احمد ،دور التسويق في القطاع المصرفي ضمن متطلبات نيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص هو مالية وبنوك جامعة الجزائر 03،2003- 2004.
- قطوش ريم ،برنامج التأهيل الوظيفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال، جامعة سطيف 2008- 2009.
- نوفل اسماعلي، إشكالية استقلالية البنوك المركزية مذكرة الماجستير في العلوم التجارية تخصص مالية جامعه العربي التبسي 2003 - 2004.
- يحي مسعودي، إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص علوم اقتصادية جامعة الجزائر 03 2014 -2015 .

د- المـــلتقيـات :

- بن حمودة محبوب، محاضرات في مقياس تقنيات مصرفية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير جامعة الجزائر 03 سنة 2002.

- بن علي بلعزوز وعاشور كتوش ، دراسة لتقيم انعكاس اصلاحات اقتصادية على السياسة النقدية مداخلة ضمن الملتقى الدولى حول السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق،جامعة تلمسان يومي29-30 أكتوبر 2004.

- زيدان محمد،النظام المصرفي وتحديات العولمة،مداخلة مقدمة للملتقي الاول حول النظام المصرفي في الجزائر جامعة قالمة،2005.

- سليمان ناصر،النظام المصرفي الجزائري و اشكالية بازل الملتقي الوطني الاول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات جامعة شلف أيام 14-15 ديسمبر 2004- مجمع النصوص.

- عبد المنعم محمد الطيب، العولمة وأثارها الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة شلف14-15 ديسمبر 2004.

- غلاب نعيمة ودراجي زينات، استراتيجية التكييف البنكي مع تطور المحيط الاقتصادي ،الملتقي الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري في الجزائر، واقع وآفاق يوم 05و06 نوفمبر 2001 جامعة قالمة.

- مرابط أسيا ، العولمة الاقتصادية وآثارها على الجهاز المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات جامعة شلف 14سنة 2004/12/15.

- معطى الله خير الدين،المعلوماتية والجهاز المصرفي ، حتمية تطوير الخدمات المصرفية ، ملتقي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات جامعة شلف 14- 2004/12/15.

هـ – النصوص القانونية :

1-النظام رقم 04-03 المؤرخ في 04 مارس 2004،متعلق بنظام الودائع المصرفية،ج.ر العدد 35،المؤرخ في02فبراير 2004.

2-الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت المتعلق بالنقد والقرض،ج.ر العدد 52 المؤرخ في 27أوت 2003 المعدل والمتمم لموجب الامر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010،ج ر العدد 50 المؤرخ في الفاتح سبتمبر 2010.

3-القانون رقم 90- 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر العدد 16 المؤرخ في 18 أفريل 1990 "الملغي ".

4-الأمر 01 – 04 المؤرخ في 20 أوت 2001،يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية وتسييرها و خصوصيتها،ج ر،العدد 47، المؤرخ في أوت 2001.

5-قانون رقم 05- 02 مؤرخ في 6 فيفري سنة 2005 يعدل يعدل يتمم الأمر رقم 75- 59 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري .

المواقع الالكترونية :

- https/www.imf.ary/extarmel Np/escr/

- **المراجع باللغة الأجنبية :**

- pierre desenarclens ,mondialisation .souveraineté et théories des relations internationales ,paris / ehition armeand colin 1998

- Bouyakoub farouk.le système boncaire olgerien* mutation perspectives BADR imjo N2.Mars 2002

- GATT.generel.agreement on torhffs and trade

الملخـــص :

شهدت الساحة المعرفية العالمية في الآونة الأخيرة العديد من التطورات والتي انعكست بدورها على إعادة صباغة ملامح النظام المصرفي العالمي،ولقد بدأت تلك الملامح تتضح مع موجة العولمة الاقتصادية بشكل نتج عنه العديد من التحديات التي أصبحت تواجه البنوك، وتمثلت أهم هذه التحديات في عولمة الخدمات المالية وتعرف البنوك المحلية الى منافسة قوية من طرف البنوك العالمية والكيانات المصرفية القوية التي تتمتع بخبرة وتكنولوجيا متقدمة.

سمحت لنا هذه الدراسة من الوقوف على أهم عناصر إستراتيجية عمل البنوك الجزائرية لمواجهة تحديات العولمة، فقد أصبح من الضروري على البنوك الجزائرية في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها المجال المصرفي وضع إستراتيجية عمل تمكنها من تعظيم الاستفادة من ايجابيات التحديات الراهنة، وفي هذا النطاق تتوفر للبنوك الجزائرية والجهاز المصرفي ككل العديد من الخيارات والإمكانات التي تسمح بتحقيق هدفها الأساسي والمتمثل في ضمان الاستمرارية وحجز مكانة لها ضمن المنافسة العالمية .

الكلمات المفتاحية : الجهاز المصرفي، العولمة الاقتصادية ، عولمة المصارف ، الإصلاح المصرفي ، لجنة بازل.

الترجـمة :

The global knowledge scene has recently witnessed many developments, which in turn were reflected in the re-dyeing of the features of the global banking system, and these features began to become clear with the wave of economic globalization in a way that resulted in many challenges that became facing banks, and the most important of these challenges were represented in the globalization of financial services and known Local banks face strong competition from global banks and powerful banking entities that have advanced technology and experience.

This study allowed us to stand on the most important elements of the Algerian banks' work strategy to meet the challenges of globalization. The banking system as a whole has many options and capabilities that allow achieving its main objective of ensuring continuity and securing a place for it within the global competition.

key words: **The banking system**, **economic globalization**, **globalization of banks**, **banking reform**, **the Basel Committee**.